

نيسان/أبريل 2014

حكم القطاعين الأمني والعسكري في مصر تحالفات متغيرة وقمع مستمر

إبراهيم الهضيبي¹

على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع الثورة في مصر، فإن محاولات إصلاح المؤسساتين الشرطية والعسكرية - فضلا عن الخروج من حكمهما إلى حكم مدني ديمقراطي - لم تؤت ثمارها المرجوة. فالنصوص الدستورية، والتشكيلات الوزارية، والقوانين المنظمة للمجال العام، والممارسات الفعلية، تدل على اتساع نفوذ المؤسسات القمعية، وإن تغيرت علاقاتها البنينة. فالدولة البوليسية التي حكمت قبل الثورة بالتحالف مع رجال الأعمال استبدلت بالدولة العسكرية (ذات الواجهات المختلفة) بعدها.

حاول العسكريون منذ البداية الاستفادة من الثورة في التخلص من النفوذ المتزايد لكل من رجال الأعمال والشرطة. غير أن اتساع نطاق الاحتجاجات الاجتماعية ألجأهم لتطوير تحالف سلطة جديد، ضم الإخوان - بوصفهم حركة محافظة ذات شعبية واسعة تمكنها من احتواء مطالبات التغيير - والشرطة - بعد أن وجهت إليها الثورة ضربة أضعفتها وأخضعها للسلطان العسكري. وهذا التحالف - الذي بدأ يتشكل في مارس 2011، وظل متماسكا حتى ديسمبر/كانون الأول 2012 - ووجه بتحديات كبيرة في ظل ظرف ثوري أوجد معارضة لتوجهاته لا من قبل الجماهير فحسب، وإنما من قبل قواعد أطرافه الثلاثة، وإن بدرجات متفاوتة. كما ووجه بتحديات أخرى تتصل بصراعات القوة النسبية لكل طرف في داخل التحالف.

وهكذا، فقد خاض كل طرف (أو طائفة) من أطراف التحالف معاركه على ثلاث جبهات متوازية: معركة في داخل الطائفة ترمي لتماسكها، ومعركة مع الطوائف الأخرى في التحالف الحاكم بقصد زيادة النفوذ النسبي، ومعركة في مواجهة تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية ترمي لاحتوائها والسيطرة عليها. وقد استفادت "قيادات الطوائف" في المعركتين الأولى والثالثة من "عفوية" الاحتجاجات وافتقارها للتنظيم، فحرصت على إبقائها كذلك ليتراجع أثرها ويسهل احتواؤها بمضي الوقت. وتغير خطاب القيادات بالتوازي مع "تبني" مطالب التغيير في أوجه،

¹ باحث سياسي مستقل، يود الباحث التنويه عن وجه هام للقصور البحثي في هذه الورقة وهو عدم التمكن من إجراء المقابلات مع قيادات الحركات الإسلامية المتصلة بموضوع البحث، لظروف أمنية تتعلق بوجودهم قيد الاحتجاز على ذمة قضايا مختلفة.

إلى التصالح معه، فالتكؤ في التعامل معه، فالتشكك فيه، فرفضه مع انحسار أمواجه.
وبالرغم من صمود هذا التحالف أمام تحديات صعبة خلال عامين من المد الثوري،
فإنه بدأ في التراجع والانحيار في ديسمبر/كانون الأول 2012 لسبعة أسباب متداخلة
رئيسة، هي :

- فشل الإخوان في احتواء الاحتجاجات بسبب التناقض بين مشروعهم السياسي والاقتصادي-الاجتماعي من جهة والظرف الثوري من جهة أخرى ؛
- تعمق الاستقطاب السياسي في ظل اعتماد الإخوان على الإسلاميين واستبعادهم المتزايد للأطراف الأخرى المؤثرة من معادلة الحكم ؛
- تصاعد حدة العنف السياسي وانتقاله من القلب للأطراف بسرعة كبيرة ؛
- تدمير الجيش من التراجع الجزئي لنفوذه في ظل ميل الرئيس للاعتماد على الشرطة في القمع الداخلي ؛
- رفض القواعد الشرطية استعمالهم من قبل قيادات الطائفة في الدفاع عن التحالف الجديد إزاء الجماهير ؛
- وتنامي القلق على الدولة من قبل الجيش في ظل "فشل" المدنيين في إدارة الملفات الاستراتيجية واحتواء الخلاف السياسي
- وعجز الإخوان عن التعامل مع المخاوف المتصاعدة على بقاء الدولة.

لم يكن اندلاع الثورة المصرية في عيد الشرطة (25 يناير/كانون الثاني) قبل ثلاث سنوات مصادفة تاريخية، وإنما كان تعبيراً عن غضب شعبي تجاه الأجهزة الأمنية، تجلى في مشاهد "جمعة الغضب" (28 يناير 2011)، التي أحرقت خلالها عشرات أقسام الشرطة في المحافظات المختلفة. ومنذ تنحي الرئيس مبارك، كان القضاء على عسكري و"أمننة" المجتمع مطلباً رئيساً للثوار، تجسد في مواجهاتهم المتكررة مع الشرطة، والمطالبات المتكررة بتطهير وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، والتهاتف ضد "الحكم العسكري".

وبعد مرور ثلاث سنوات، لا تبدو المؤسسة الأمنية أفضل حالاً منها قبل الثورة. فلم تتقدم الحكومات المتتالية منذ الثورة بتصوير جاد لإصلاحها. كما أن حصيلة قتلى المظاهرات في النصف الثاني من 2013 تجاوزت أضعاف القتلى في عامين ونصف سابقاً ذلك، بل تجاوزت عدد قتلى المظاهرات في العقود التي حكم فيها مبارك. ويبدو المجلس الأعلى للقوات المسلحة اليوم صاحب نفوذ سياسي أظهر من أي وقت خلال الأعوام الثلاثين الماضية، بما فيها المدة التي حكم فيها المجلس مباشرة بعد تنحي مبارك.

وإجمالاً، فقد نجحت تحالفات السلطة المختلفة، التي ضمت في بعض أوقاتها الإسلاميين ثم عادت لقمعهم، في "حماية" المؤسسة الأمنية من الإصلاحات الجادة، وهو ما تبحث فيه هذه الورقة من خلال النظر في العلاقات بين حلفاء السلطة، وكذلك أنماط العلاقات السائدة في داخل كل من المؤسسات الأمنية ومؤسسات حلفائهم في الحكم.

1. تفكك الدولة وصعود الطائفتين

أعد المرض الدولة المصرية قبل عقد من الثورة. فلم تكن الدولة التي قامت عليها الثورة في 2011 هي التي ورثها نظام عبد الناصر من الملك والإنجليز...إلا قليلا. فالانفتاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في السبعينات، وتفكيك الأجهزة البيروقراطية² ومعركة الشرطة مع جماعات العنف في الثمانينات والتسعينات، والتحويلات النيوليبرالية في العقد الأخير، كلها أدت لتفكك الدولة وعزل مؤسساتها عن بعضها البعض، وتمكين شبكات المصالح السوقية من اختراقها بدرجات متفاوتة.

كانت النتيجة أن ترسخت في كل مؤسسة – وبالأخص المؤسسات القوية كالجيش والشرطة والقضاء – ثقافة انعزالية قبلية، فصارت "دولة لملوك الطوائف" كما يصفها أشرف الشريف؛ "دولة مملوكية الطابع تستحضر نموذج صراعات عزب وإقطاعيات المماليك في مصر المملوكية، أو نموذج حروب ملوك الطوائف في الأندلس الإسلامية عقب انهيار الدولة الأموية الموحدة في القرن الحادي عشر الميلادي"³. أي أن كل مؤسسة من مؤسساتها صارت طائفة، تتحرك وفق تصور لدورها ووظيفتها ومصالحها لا يكاد يرتبط بغيرها من المؤسسات، ومن ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية التي نما دورها في الإدارة اليومية للدولة بدءا من العصر الناصري.

يمكن تقسيم المؤسسات الأمنية إجمالا إلى مؤسسات عسكرية وأخرى شرطية. وترتبط المؤسستان بعلاقات بعدد من مؤسسات الدولة الأخرى تقومان من خلالها بإدارة المجتمع. غير أن بينهما تنافس وصراع مصالح لا يمكن إغفاله، وهو ناتج بالأساس عن التطورات التاريخية التي مرا بها.

- الطائفة العسكرية

خرجت الهوية المصرية الحديثة من رحم الدولة. وكان للجيش - بحكم دوره في دولة محمد علي - الدور الرئيس في تشكيلها. فرأى نفسه – منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر - حاميا للوطنية المصرية في مقابلة الأجنبي، كما يظهر على سبيل المثال في الثورة العربية، التي تجلت فيها ازدواجية تصور الجيش لدوره الوطني. فهو يقدر الشعب المصري "العظيم" (كمفهوم مجرد) ويؤمن بسيادته، ومن جهة أخرى يرى المدنيين (أي أفراد هذا الشعب) "أعيالا" عديمي الكفاءة والأهلية لا بد للمؤسسة العسكرية أن تقوم على أمرهم.

هذا المفهوم ترسخ بوصول العسكريين للحكم في النصف الثاني من القرن العشرين. إذ قام الرئيس عبد الناصر بتعزيز "مؤهلات كبار الضباط ليجعل منهم مجموعة من الكوادر التكنوقراطية القادرة على تحدي نظرائها المدنيين بفاعلية"⁴. فانبسطت السيادة العسكرية على مؤسسات الدولة المصرية المختلفة. فصارت للعسكريين الأغلبية في الوزارات والمصالح الحكومية، وصار الجيش يرى نفسه مسؤولا عن الدولة، وصيا على عموم المواطنين يعمل – وفق تصوره الفوقي – على مصالحهم مع إبعادهم عن دوائر اتخاذ القرار.

جاءت السبعينات بتطورين هامين أثرا على علاقة الجيش بالدولة؛ أولهما توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 1979، وتراجع خطر الحرب ومن ثم تراجع الصبغة العسكرية للدولة (كما ظهر في تراجع عدد الوزراء العسكريين نسبيا) والدور العسكري للجيش (وفتح المجال لانشغاله بمهام أخرى)،

² انظر طارق البشري، علم الاستبداد والطغيان، في مصر بين العصيان والتفكك، ص 68 وما بعدها، دار الشروق، 2010
³ أشرف الشريف، عن دولة ملوك الطوائف في مصر، 2012/12/5 جدلية، <http://jadaliyya.com/pages/index/8805>
⁴ يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، أوراق كارنيغي، أغسطس 2012

والإنفاق العسكري (بخفض أعداد المجندين وتزايد الاعتماد على المعونة العسكرية الأمريكية). فكانت النتيجة أن صار الجيش "يستعد لحرب يعلم أنه لن يخوضها، ويُطالب بالدفاع عن وطن مع حرمانه من المجندين والأسلحة والتمويل اللازم للحرب. وصار يعتمد على دولة متعهدة بضمان تفوق عدوه، ويخدم نظاما يبقي ضباطه تحت المراقبة الدائمة من خلال التقارير الأمنية"⁵. بينما كان ثاني التطورين تبني سياسة "الانفتاح" الاقتصادي التي أنتجت تضخما اقتصاديا أثر سلبا على مستوى معيشة الطبقة المتوسطة التي ينتمي إليها ضباط الجيش.

ونتيجة لهذه التطورات، اتسع النشاط الاقتصادي للجيش، فتجاوز الصناعات العسكرية إلى المشروعات المدرة للدخل كالنوادي والفنادق العسكرية وعقود الأشغال المدنية التي استخدمت عوائدها لسد الفجوة بين احتياجات الجيش وما توفره الدولة من موارد مالية ليتمكن من الوفاء باحتياجات التسليح والحفاظ على مستوى لائق من المعيشة لضباطه. وجرى الدفاع عن تلك المشروعات بوصفها "خطوط الإمداد" يعتمد عليها الجيش في التسليح بعد تراجع الإنفاق العسكري⁶. ومع تحول مفهوم "الخدمة الوطنية" العسكرية من الحربية للاقتصادية، أسست وزارة الدفاع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، الذي قدم السلع الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

تمتعت هذه المؤسسات بمميزات تتعلق بالضرائب والترخيص وإسناد الأعمال. كما ظلت بعيدة عن نظر الأجهزة الرقابية، وظلت عوائدها مقصورة على المؤسسة العسكرية لا تتدخل فيها الدولة⁷. وبهذه الخطوات بدأت "العزلة" التدريجية بين الجيش والدولة مع تغير التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للأخيرة. وبدأ ظهور الجيش كـ"طائفة وطنية"، تتشغل – في أوقات الاستقرار – بحماية مصالحها كطائفة المتمثلة في حماية الموارد الاقتصادية، والحفاظ على النفوذ فيما يتعلق بالسياسات العليا، وضمان المصالح الاقتصادية للضباط، وتحول – خلال الاضطرابات – للدفاع عن بقاء الدولة.

مع صعود النيوليبرالية وتفكك الدولة في التسعينات، تجلى الطابع الطوائفي للعسكريين في سلوكين متعارضين متوازيين؛ أولهما "العزلة" الهادفة للحفاظ على تماسك الطائفة في مواجهة الآثار الاقتصادية للنيوليبرالية. فتم إنشاء 24 مدينة عسكرية لإسكان الضباط⁸ معها عدد من المصايف والخدمات المخفضة للضباط في دور القوات المسلحة. وفي مواجهة التسييس المهبط للتماسك، رفعت قوانين الترقيات من أهمية الولاءات بحيث صار "صغار الضباط ممن يعتبرون ذوي توجهات سياسية أو غير جديرين بالثقة لا تتم ترقيتهم بعد رتبة رائد". بينما حافظت الدولة على ولايات كبار الضباط من خلال بدلات الولاء التي حصلوا عليها عند التقاعد⁹. وتوسعت سلطاتهم مقابل تقلص سلطات صغار الضباط، حتى صارت "اللقب في الجيش الأمريكي سلطات تكافئ العقيد" في الجيش المصري.¹⁰

كانت النتيجة نجاح "عملية دمج كبار الضباط من قبل مبارك، التي ضمنت ولاءهم وإذعانهم له، وأبعدتهم في الوقت نفسه عن واقع مصر الاجتماعي والسياسي، وقلصت قدرتهم على المبادرة والإبداع. لكنها لم تقلص من رغبتهم في حماية سلطاتهم المكتسبة وامتيازاتهم المترجمة"¹¹.

⁵ Kandil, Hazem. Back on Horse? The Military Between Two Revolutions. In Korany and El-mahdi "Arab Spring in Egypt", AUC Press, 2012, p 191

⁶ مقابلة مع علي الرجال، باحث سياسي، القاهرة، 2 ديسمبر 2013

⁷ Brumberg, Daniel and Sallam, Hesham. The Politics of Security Sector Reform in Egypt. USIP Special Report. October 2012.

P 4

⁸ يزيد صايغ، جمهورية الضباط، ص 22

⁹ يزيد صايغ، جمهورية الضباط، ص 5

¹⁰ Kandil, Hazem. Back on Horse, p 187

¹¹ يزيد صايغ، جمهورية الضباط، ص 9

وبالتوازي مع العزلة نمت تغلغل المؤسسة العسكرية في أجهزة إدارة المجتمع بهدف الحفاظ على مصالح الطائفة وضمان توفير مسارات لمواصلة الوظيفة والدخل المالي لكبار الضباط في مرحلة ما بعد التقاعد وقت الاستقرار، والحفاظ على الدولة عند الاضطرابات. وظهر هذا التغلغل في مؤسسات الدولة والسوق، فتكثف وجود "كبار الضباط التنفيذيين والإداريين في وزارة الداخلية ومديرية المخابرات العامة التابعة للرئيس"¹²، كما عين عدد كبير من الضباط في إدارات شركات القطاع العام المخصصة.

أما الوجود الرئيس للضباط السابقين فكان في مؤسسات الحكم المحلي. فمنذ التسعينات حافظ العسكريون على نسبة تتراوح بين 50 و80% من المحافظين، واحتكروا منصب وزير التنمية المحلية. كما شغل الضباط المتقاعدون "نسبة أكبر من المناصب الثانوية، مثل نائب المحافظ، ومدير مكتب المحافظ، والأمين العام والأمين العام المساعد للمجلس المحلي في المحافظة"¹³. كما احتكر العسكريون رئاسة هيئة الرقابة الإدارية المسؤولة عن مكافحة الفساد والتحقيق في الانتهاكات المالية والإدارية بالدولة. ومن خلال هذه المواقع، حافظ العسكريون على نفوذهم في أعلى سلم صنع القرار، وظلت لهم عين ينظرون بها لسائر مؤسسات الدولة من الداخل ويتابعون ما يجري بها، وترسخت سيادتهم على المستوى المحلي، من غير أن يتورطوا في مواجهات مع الجماهير.

ولم يكن هذا كافياً لإرضاء العسكريين، خاصة مع تمكين السوق المصاحب لصعود نجم جمال مبارك، والذي أدى لتراجع الإنفاق العسكري من 12.64% من الميزانية في 1990 إلى 2.2% في 2010 (في مقابل زيادة كبيرة الإنفاق على الشرطة في الفترة ذاتها). وتحول "الهدف الأساسي لصناعة السلاح من ضمان الاستقلال... إلى تحويل مصر لتاجر سلاح إقليمي"¹⁴ بسبب القيود السياسية المفروضة على صناعة السلاح. كما أن رجال الأعمال القريبين من مبارك الابن أقاموا تحالفهم مع الشرطة لا الجيش (كما سيأتي)، فاتسع نفوذ الشرطة في القضايا الداخلية على حساب "السيادة العسكرية". وكانت النتيجة الإجمالية إضعاف الكفاءة القتالية للقوات المسلحة، حتى أن برقية مسربة من موظفي السفارة الأمريكية في 2008 أكدت تراجع الجهوزية التكتيكية والعملياتية للقوات. ووصف "ضباط ومسؤولون أمريكيون مطلعون على برامج المساعدات الأمريكية لمصر القوات المسلحة المصرية بأنها لم تعد قادرة على القتال"¹⁵. وتم تهميش مكانة طائفة ضباط الجيش لصالح ضباط الشرطة. وأنتج ذلك كله تباعداً بين "الجيش" والجناح الحاكم في "الدولة" من 2006، وظل البون بينهما يتسع – من دون الإخلال بالمصالح المؤسسية للجيش – حتى قامت الثورة.

- طائفة الشرطة

كان موقف جموع المصريين من الشرطة مغايراً لموقفهم من الجيش عشية الثورة. فقد خرجت المظاهرات في عيد الشرطة مطالبة بعزل ومحاكمة وزير الداخلية، ثم اتجهت لحرق عدد كبير من أقسام الشرطة. بينما رحبت قطاعات واسعة من المتظاهرين بنزول قوات الجيش. ويمكن إرجاع ذلك للتباين الكبير في تصور طائفتي الجيش والشرطة لعلاقتهم بالشعب. فالجيش – كما سبق – يؤمن بدوره الوطني، و"يقدم" الشعب كمفهوم اسطوري مجرد وإن كان يعتقد في دونية المدنيين. بينما تقوم عقيدة الشرطة المتشكلة عبر تاريخها على "احتقار" و"استباحة" الشعب والجماهير، والتشكك الدائم فيهم، حتى أن وزير الداخلية الأسبق كان يقول لضباطه "أن ترى الخير في الآخرين وأن تشعر بالقناعة فهذه ميزة لدى البشر

¹²يزيد صايغ، جمهورية الضباط، ص 6

¹³يزيد صايغ، جمهورية الضباط، ص 15

¹⁴ Kandil, Hazem. Back on Horse, p 184

¹⁵يزيد صايغ، جمهورية الضباط، ص 10

ورذيلة لدى ضابط أمن الدولة¹⁶. وعلى عكس الجيش، لا يشتمل خطاب الشرطة الأيديولوجي على أي مفردات وطنية تضمن لها تأييد قطاعات شعبية¹⁷.

وليس الموقف "الاستعماري" للشرطة جديدا. فالشرطة هي ذراع الدولة في فرض التحديث من أعلى بالقوة منذ استخدمت التعذيب - بشكل قانوني - لقمع "الفلاحين" وإجبارهم على القيام بوظائف محددة، وكذا لانتزاع اعترافات المتهمين¹⁸. ولم يكن عجيبا - لذلك - أن يحافظ اللورد كرومر على بنية الداخلية الاستعمارية على حالها مع إضافة "القلم السياسي" وإدخال عمليات تحديث وانضباط لممارسة العنف لتصير أكثر فاعلية. بل يشير بعض الباحثين إلى أن المؤسسة الشرطية هي الوحيدة بين مؤسسات الدولة التي لم يحدث لها عملية تمصير، ولم تمر بأي انقطاع تاريخي¹⁹. فحتى في أوج عمليات التمسير في العهد الناصري ظلت عقيدة الداخلية عصية على التغيير، وإنما تغير ولاؤها للحكام الجدد بعد فتور قصير أعقبه إعادة عبد الناصر - خلال توليه الوزارة - كبار رجال الوزارة للعمل، ومن بينهم مدير القلم السياسي آنذاك. كما أعاد البوليس السياسي بعد أسابيع من حله بعدما أعاد تسميته إلى المباحث العامة. وبعد أن ضمن ولاءات الوزارة بدأ في الاعتماد عليها - بالتوازي مع الجيش ثم بدلا عنه - في القمع السياسي، الأمر الذي تزايد بشكل كبير في عهدي السادات ومبارك لحرصهما على إبعاد الجيش عن الساحة السياسية خوفا من الانقلابات.

ومع تزايد الاعتماد على الداخلية نمت في الوزارة ثلاثة مؤسسات رئيسية، تغيرت أسماء بعضها ولم تتغير وظائفها: أولها الأمن العام، المسؤول عن الأمن الجنائي وحفظ السلم الاجتماعي، وفيه السواد العريض من ضباط الشرطة؛ وثانيها الأمن المركزي، "جيش" الدولة لمواجهة الاحتجاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجماعات العنيفة، وهو القطاع الذي كان قوامه 189 ضابطا و11690 جنديا في نهاية الستينات، ثم تضخم حتى بلغ 300000 من الضباط والجنود عشية الثورة²⁰؛ وأما ثالث القطاعات فالأمن السياسي (القلم السياسي، المباحث العامة، أمن الدولة، الأمن الوطني) المسؤول عن تعقب المعارضين القائمين والمحتملين بكافة أطيافهم، من النشاط الديني المتطرف للمجتمع المدني وحقوق الإنسان. وقد اتسع نفوذه في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، فصار يلعب "دورا مهما في اختيار مرشحي الحزب الحاكم للانتخابات"، كما كان "بإمكانه أن يرفض تعيين هذا الشخص أو ذلك في الجامعة، وأن يطلب نقل عالم ما إلى وظيفة تبعده عن الجماهير... وأن يطلب من إحدى المجموعات الإعلامية ألا تنشر خبرا"²¹ وغير ذلك، وكان جهاز أمن الدولة في نظر الكثيرين هو الحاكم الفعلي للبلاد، يتوحد إليه من يودون صعود السلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقد تضخم هذا الجهاز أيضا حتى بلغ قوامه عشية الثورة - من ضباط ومخبرين - قرابة 100000 فرد.

تتلخص أسباب التضخم الشرطي في الحاجة الملحة لإبقاء الجيش بعيدا عن الصراعات الداخلية بسبب قلق القيادة السياسية من احتمال الانقلابات، وانتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية أدت لإفقار المصريين وتقشي الظلم الاجتماعي على نحو أحوج النظام للعصا الغليظة التي يدافع بها عن بقائه، والحرب على الإرهاب التي امتدت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات.

¹⁶توفيق أكليمندوس، علاج بدون بتر؟ عن إصلاح الأمن في مصر، الأمنقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2012

¹⁷مقابلة مع علي الرجال

¹⁸ Fahmy, Khaled. What does Morsi Not Understand About Police Reform? Jadaliyya, 2/2/2012

¹⁹مقابلة مع علي الرجال

²⁰عمر عاشور، إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات، مشروع مركز بروكجز الدوحة- جامعة ستانفورد للتحويلات العربية، نوفمبر 2012،

ص 6

²¹توفيق أكليمندوس، إصلاح أنظمة الأمن المصرية

كانت نتيجة ذلك أن توطدت العلاقات بين الوزارة ورجال الأعمال – رؤوس النظام الاقتصادي الناشئ – الذين لم يجدوا معاناة كبيرة في فرض أنماطهم على الوزارة (بسبب غياب العنصر الوطني من تكوينها الأيديولوجي وضعفها المؤسسي مقارنة الجيش، مما سهل من عملية اختراقها من قبل شبكات المصالح). فتوطدت علاقة تبادل المنافع بين الوزارة وقطاع الأعمال (كما ظهر في استخدام رجال الأعمال للشرطة لإزاحة السكان عن أراضي يريدون استثمارها، قبل الثورة في طوسون في الإسكندرية، وبعدها في رملة بولاق في القاهرة)، ثم نمت لتخترق المستويات الوظيفية المختلفة بالوزارة. وبالجملة فقد أدى صعود السوق وتشابك علاقة المؤسسة الشرطة برجاله إلى تغيير شكل علاقتها بالدولة، بحيث يمكن القول أنها صارت يد السوق (أو رجاله من الرأسماليين الطفيليين الذين أحاطوا بدوائر الرئيس ونجله) في إدارة الدولة.

وأما الحرب على الإرهاب فقد خرجت منها الشرطة بشرعية كبيرة في القمع، بوصفها "السيد" القادر على بسط النفوذ، والذي ينبغي أن يخضع له – بالتالي – الكافة. غير أن هذه الحرب ومعها انتشار العشوائيات وانفراط عقد المدن الكبيرة أرهقت قدرات قوات الأمن بأكثر مما تستطيع. فاضطرت لـ"تعهد" خدماتها الأمنية بتسليمها للمخبرين المحليين، الذين ساعدوها في دخول مناطق تركز الجماعات العنيفة وتحملوا عنها عبء الإدارة (بعدما كان دورهم يقتصر على المراقبة)، مقابل تمتعهم بنفوذ محلي يمكنهم من تحصيل المنافع²².

وإجمالاً، فقد تحولت الشرطة مع تآكل الدولة إلى طائفة نفعية غايتها البقاء والحفاظ على مصالحها. وتم دمج كبار ضباطها في رأس النظام السياسي من خلال بدلات الولاء والمنافع، ومن خلال شبكات المصالح التي ربطتها برجال الأعمال الذين زاد نفوذهم في العقد الأخير من حكم مبارك. كما حافظت على النفوذ السياسي الضامن لمصالحها من خلال التواجد نسبي في مؤسسات الحكم المحلي، والبرلمان الذي شهد في العقد الأخير نجاحاً لعدد من ضباط الشرطة السابقين وبالأخص أمن الدولة ولو بصورة أقل من رجال الأعمال²³.

توسع أيضاً نفوذها من خلال شبكات "البلطجية" (المرتزقة مستخدمى العنف لحساب رجال الأعمال وضباط الداخلية، والذين ظهروا بشكل كبير مع مطلع الألفية)²⁴. وقد أثبتت لجان تقصي الحقائق ارتباطهم بالأجهزة الأمنية²⁵. كما جنبت أفرادها المساءلة القانونية على التجاوزات الحقوقية ببناء شبكات نفوذ في عدد من المؤسسات، منها النيابة (التي ذهبت تقارير حقوقية لإدانتها بـ"التدخل السافر... لحماية الأجهزة الأمنية"²⁶)، كما أفادت شهادات المحامين الحقوقيين أن أعضاءها صرحوا بأنهم يعملون بحسب إرادة الداخلية²⁷ والطب الشرعي (كما في قضية خالد سعيد الشهيرة قبل الثورة)، والقضاء (الذي يضم بين صفوفه نسبة كبيرة من ضباط الشرطة السابقين²⁸)

قامت الاستراتيجية الأمنية في السنوات السابقة للثورة على ركيزتين: أولاهما "التدجين" لحركات المعارضة السياسية والاجتماعية المختلفة من خلال اختراق وتفجير المؤسسات النقابية والحزبية، وتشجيع مراجعات قيادات تيارات العنف في السجون، والتمدد في الأجهزة الإعلامية، وتحديد مساحات محسوبة من الحركة لقيادات المعارضة الإصلاحية في الشارع والمؤسسات التشريعية؛ أما الاستراتيجية الثانية فكانت "بتز" من يخرج عن هذا الإطار، بحملات التصفية لتيارات العنف، والتشويه والاعتداء

²²مقابلة مع علي الرجال

²³توفيق أكليمندوس، إصلاح أنظمة الأمن المصرية

²⁴توفيق أكليمندوس، إصلاح أنظمة الأمن المصرية

²⁵مقابلة مع أحمد راغب، عضو لجنة تقصي الحقائق في أحداث الثورة، القاهرة، 26 يناير 2014

²⁶انظر على سبيل المثال: إعاقة المساءلة، تقرير للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية في يناير 2013

²⁷مقابلة مع محمود بلال، محامي بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 20 يناير 2014

²⁸من هؤلاء المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية السابق، مقابلة مع ضابط شرطة في الخدمة لم يسمح بالإفصاح عن اسمه، القاهرة 20 ديسمبر 2013

على بعض رموز المعارضة²⁹، واستعمال المحاكمات الاستثنائية (العسكرية وأمن الدولة العليا طوارئ) ضد المعارضين.³⁰

وبينما لم يكن الجيش راضيا عن وضعه عشية الثورة، كانت الشرطة في قمة نفوذها وسلطانها، وكانت على أتم الاستعداد لخوض معركة الحكام في الدولة والسوق مع الجماهير. غير أنها - كما حدث في مرات سابقة كان آخرها يناير 1977 - خسرت هذه المواجهة، ولم ينحز الجيش للحكام كما فعل من قبل في 1968 و1977 و1986. فهُزمت الشرطة بعد أربعة أيام دامية في شوارع وميادين السويس والقاهرة وغيرها من المحافظات، واضطرت - في مساء 28 يناير/كانون الثاني - للانسحاب.

2. صعود وهبوط الطوائف وإعادة ترتيب النخبة الحاكمة

وجهت موجة المظاهرات الأولى ضربة قاسمة للشرطة أجبرتها على الانسحاب من الشوارع والميادين وتركها للمتظاهرين. وفي ظل انهيار العصا الأمنية وهيمنة الظرف الثوري، تعرضت أنماط السيطرة القائمة في ثلاثة مؤسسات رئيسية - هي الجيش والشرطة والإخوان - لهزة كبيرة³¹. فسادت حالة من السبولة التي تسمح بإعادة تشكيل العلاقات بين الطوائف المختلفة وفي داخل كل طائفة على نحو يؤدي لتشكيل نظام سياسي جديد. وقد تمت الخطوات الرئيسية في إعادة الترتيب خلال المرحلة الانتقالية اللاحقة لتنحي الرئيس مبارك، والتي حكم فيها المجلس العسكري برئاسة المشير حسين طنطاوي.

- تفكك العلاقات بين المؤسسات

حالت عوامل عدة دون تدخل العسكريين لقمع الاحتجاجات في 2011 : أولها الاستياء العسكري من مشروع "التوريث" المصاحب لسيادة السوق وتآكل نفوذ العسكريين (رجال الدولة) لصالح رجال الأعمال؛ وثانيها الرغبة في استعادة المكانة إزاء الداخلية بعد أن "توترت العلاقة بينهما بسبب أذية الشرطيين للمؤسسة العسكرية ومراقبة أمن الدولة لضباطها" بحسب كلام مدير المخابرات الحربية وقتئذ الفريق عبد الفتاح السيسي للنشطاء عقب تنحي الرئيس مبارك³²؛ وثالثها إدراك المؤسسة العسكرية استحالة الحفاظ على الدولة مع بقاء نظام مبارك بسبب الغضب الشعبي الواسع المتجسد في المظاهرات الممتدة بطول البلاد. فكان الموقف العسكري من المظاهرات قائما على ركيزتين، أولاهما السعي للحفاظ على الدولة التي صار الرئيس مبارك بمشروع التوريث والمشروع النيوليبرالي لابنه عبئا عليها، وثانيتهما استغلال الفرصة السانحة للتخلص من "السيادة الشرطة" الصاعدة.

ولم يكن غريبا أن تشهد الأسابيع الأولى لحكم العسكريين اعتقالات واسعة لرجال الأعمال القريبين من جمال مبارك، وللواء حبيب العادلي وزير داخلية مبارك، وعدد من كبار مساعديه، والسماح للمتظاهرين باقتحام مقرات أمن الدولة، وتواري جهاز أمن الدولة وحلول المخابرات الحربية محله في تولي عدد من الملفات السياسية الداخلية، فاعتقلت وحققت مع عدد من المتظاهرين في مناسبات متفرقة في النصف الأول من 2011.³³

²⁹ كما حدث على سبيل المثال من اعتداء على المرحوم الدكتور عبد الوهاب المسيري وإلقائه في الصحراء، وكذلك مع الصحفي الدكتور عبد الحليم قنديل، وحملات التشويه التي نالت من الدكتور محمد البرادعي بعد عودته لمصر في 2010

³⁰ كما حدث في محاكمات قيادات الإخوان وتنظيمات يسارية عدة

³¹ تركز هذه الورقة بالأساس على المتغيرات في المؤسسات العسكرية والشرطة، وذلك فهي لا تتناول المتغيرات في داخل الحركة الإسلامية إلا إجمالا حيث دعت الضرورة لذلك

³² مقابلة مع الدكتور مصطفى النجار، برلماني سابق، القاهرة، 2013/12/1

³³ مقابلة مع كريم عنارة، باحث بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 27 نوفمبر 2011

ومع استمرار الاحتجاجات في الأسابيع اللاحقة لتتحي الرئيس مبارك، وغلبة الطابع الاجتماعي عليها، تحول العسكريون عن "حمايتها" إلى محاولة احتوائها بعدما صارت تهدد نمط الحكم القائم على فوقية الدولة ومؤسساتها، فصدر قانون تجريم الاعتصام. غير أن انكسار العصا الشرطية أبطل مفعول القانون. وأدى التدخل العسكري لفض اعتصام محدود يطالب بإقالة حكومة الفريق أحمد شفيق إلى ردود أفعال غاضبة اضطرت العسكريين لإصدار بيان اعتذار. فظهرت حاجة الحكام الجدد للإسلاميين، بوصفهم قوة سياسية تتراوح بين المحافظة والإصلاحية وتتمتع بشعبية واسعة، تستطيع احتواء هذه الاحتجاجات والدفع باتجاه مسار أكثر محافظة. فأفرج المجلس العسكري عن القيادات الإسلامية المسجونة³⁴، وأفرد الإخوان بالتمثيل في لجنة تعديل الدستور من خلال صبحي صالح. وقد ظل هذا التفاهم العسكري-الإسلامي قائماً طيلة سنتين، قبل أن تنهار شبكات المصالح المُشكّلة له كما سيأتي. كما تأكدت الحاجة للجهاز الشرطي باعتباره قوة قمعية مدربة على التعامل مع الاحتجاجات الشعبية على نحو لا يستطيعه الجيش من غير خسارة التأييد الشعبي. فظهر التلكؤ في الاستجابة لمطالب الإصلاح المؤسسي للشرطة. وبرر مدير المخابرات الحربية وقتئذ هذا الأمر للمجموعات الثورية التي التقت به بقوله: "نعرف أن وضع الداخلية متدهور جدا ولكننا لا نستطيع العمل بدونهم"³⁵، فكان العمل على "تحسين أداء المؤسسة الشرطية، مع إبقائها تحت السيطرة العسكرية"³⁶ وهكذا ظهرت بوادر تحالف جديد للسلطة، تغيرت فيه أنماط العلاقة بين العسكريين والشرطيين والإسلاميين عما كان موجوداً قبل الثورة.

- تحلل أنماط السيطرة في داخل المؤسسات

كانت المؤسسة الشرطية قبل الثورة قائمة على "القهر الإداري" الذي أخضع صغار ضباطها لكبارهم بمعزل عن القوانين³⁷. وكانت اليد الطولى فيها لجهاز أمن الدولة، إذ "تجاوز تأثير ونفوذ ضباطه الصغار برتبة نقيب تأثير ونفوذ ضباط كبار برتبة لواء ينتمون لقطاعات مختلفة في أجهزة الشرطة"³⁸. وخلال المواجهات الدامية في الأسبوع الأول للثورة، تعرض هذا القهر الإداري لهزات كبرى، بسبب شعور صغار ضباط وأفراد الشرطة بالغبن جراء تحميلهم "ثمن التحالفات السياسية للقيادات مع الحكام على حساب الجماهير" ودفعهم لمواجهة الجماهير نيابة عن الحكام، وتخلي القيادات عنهم بالانسحاب مساء 28 يناير وما ترتب عليه من شعورهم بالإهانة³⁹. فبدأت بوادر الطرف الثوري تتسرب إلى الشرطة، على نحو تجلّى أولاً في ظهور ائتلاف "ضباط ولكن شرفاء" في قلب ميدان التحرير يوم 1 فبراير، مطالباً بـ"إعادة تنظيم وهيكلية الداخلية"⁴⁰، بالتوازي مع سعي القيادات لاحتواء "الأزمة" وتحميل صغار الضباط مسؤولية التجاوزات الحقوقية التي استنارت الجماهير،⁴¹ ثم مع تنحي مبارك ظلت القيادات الوزارية تسعى للحفاظ على نمط العلاقات السائد حتى استقالت حكومة الفريق شفيق وضمناها اللواء محمود وجدي وزير الداخلية. ومع تعيين الدكتور عصام شرف رئيساً للوزراء واللواء منصور العيسوي وزيراً للداخلية،

³⁴ أفرج عن القيادي الإخواني المهندس خيرت الشاطر في 1 مارس 2011، وعن القياديين في الجماعة الإسلامية عبود الزمر وطارق الزمر في 11 مارس 2011

³⁵ مقابلة مع الدكتور مصطفى النجار، برلماني سابق، القاهرة 2013/12/1

³⁶ Rashed, Dina. Reforming the Egyptian Police? Foreign Policy. 8/7/2013 http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/07/08/reforming_the_egyptian_police

³⁷ مقابلة مع العقيد دكتور محمد محفوظ، ضابط شرطة سابق، الإسكندرية، 2013/3/4

³⁸ عمر عاشور، إصلاح القطاع الأمني في مصر، ص 5

³⁹ مقابلة مع العقيد دكتور محمد محفوظ

⁴⁰ العقيد دكتور محمد محفوظ، قطاع الأمن المصري في عام: ما بين أسئلة الثورة وإجاباتها، تقرير إخباري على التطورات في قطاع الأمن في مصر خلال عام

2013، دراسة مقدّمة لمؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، العمل من أجل التغيير، عمان، الأردن، يناير 2014، ص 15

⁴¹ في مقابلة مع بعض شباب المجموعات الثورية قبل تنحي الرئيس مبارك، قال اللواء حسن عبد الرحمن - رئيس جهاز مباحث أمن الدولة وقتئذ - أن صغار الضباط هم من يقومون بالانتهاكات الحقوقية، وأن ذلك غير ممنهج، وأنه القيادات تحاول "نشر ثقافة حقوق الإنسان في الجهاز الشرطي"، ووعده باتخاذ تدابير أكثر جدية في هذا السبيل، بينما نفى اللواء محمود وجدي - وزير الداخلية وقتئذ - مسؤولية جهاز الشرطة عن قتل المتظاهرين، واتهم بذلك "جهات أجنبية تريد تأجيج الصراع في مصر"، مقابلة مع مصطفى النجار

تمكنت حالة السيويلة من المؤسسة على نحو أخرج القواعد بشكل واسع من تحت سيطرة القيادات، خاصة مع اقتحام مقرات أمن الدولة في بداية مارس 2011. وظهرت الائتلافات المختلفة (كالائتلاف العام لضباط الشرطة، والائتلاف العام لأمناء وأفراد الشرطة) المنققة على رفض ظروف العمل، والمختلفة على ما سوى ذلك؛ فبعضها يحمل مطالبات بالإصلاح المؤسسي ويسعى لـ"مدينة" الشرطة، وبعضها يريد مزيداً من "العسكرة" والتمكين للضباط في مواجهة الشعب. وتصاعدت المطالبات بإنشاء نقابات لضباط وأفراد الشرطة، وبدا الحفاظ على أنماط العلاقات في داخل الوزارة مستحيلاً.

أما المؤسسة العسكرية فلم تكن التهديدات لأنماط العلاقات السائدة فيها كبيرة، إذ اقتصر على أعداد محدودة من الضباط أعلنوا - قبل تنحي الرئيس مبارك - تأييدهم للثورة وطالبوا قياداتهم المحسوبة على النظام بالاستقالة، وأعداد محدودة أخرى من الضباط والضباط السابقين شاركوا فيما بعد في اعتصام أبريل/نيسان 2011، وفي كلتا الحالتين ظل "التمرد" محدوداً ومنعزلاً، ولم يجد ظهيراً شعبياً يسنده.

حاصرت القيادات العسكرية التمرد من خلال ثلاث استراتيجيات: أولاً عزلها عن الظهير الشعبي المحتمل من خلال التركيز على أخطار التسبب والانقسام، وذلك بالإشارة المتكررة لآثار التمرد العسكري في ليبيا وسوريا، والتأكيد الدائم على وجود مؤامرة خارجية لتفكيك الجيش؛ وثانياً إظهار الحسم في التدخل لوأد أي بوادر للتمرد لنلا يؤدي التسامح معه لتوسعه، كما حدث في تدخل الجيش المسلح لفض اعتصام أبريل واعتقال العسكريين المشاركين فيه؛ وثالثاً الاحتواء الأبوي للمتمردين بعد وأد تمردهم بغرض المحافظة على الروح المتماسكة للطائفة، كما ظهر في تخفيف الأحكام العسكرية ضد المتمردين في يناير وأبريل، وتمييزهم في المعاملة غيرهم من المدنيين المسجونين عسكرياً.

3. تفاهات الطوائف وتحالفات بناء النظام الجديد

كانت الفترة من مارس/آذار لنوفمبر/تشرين الثاني 2011 حاسمة في إعادة بناء أنماط السيطرة داخل الطوائف المختلفة. ففي وزارة الداخلية، ومع فشل مساعي وزارة شفيق في حصار مطالبات التغيير من داخل الوزارة وخارجها، لجأت وزارة العيسوي إلى مناورة مختلفة تستهدف الحفاظ على تماسك الطائفة ومكانتها بالاستناد إلى ثلاثة أركان رئيسية. أولها إبداء قدر أكبر من الانفتاح على المجتمع المدني وقدر أكبر من المرونة في التعامل مع مطالباته بالإصلاح، فألغى جهاز مباحث أمن الدولة وصدر القرار 445 لسنة 2011 بإنشاء قطاع الأمن الوطني، ودعي عدد من الحقوقيين والسياسيين لحضور عرض عن القطاع الجديد⁴². وتواصلت العلاقات العامة بالقطاع مع الأحزاب الناشئة مع التأكيد على أنه صار "معنيا بجمع المعلومات فحسب" ومن ثم فلا عودة لممارسات التعذيب والانتهاكات الحقوقية والتدخلات السياسية التي مارسها جهاز مباحث أمن الدولة⁴³. كما وجهت الوزارة الدعوة لعدد من النشطاء لزيارة أكاديمية الشرطة، وفيها أخبرهم المضيفون عن تسمية الدفعة الجديدة بالكلية بدفعة ثورة يناير، وأكدوا على تغيير المناهج الدراسية والتركيز على المكون الحقوقي للمناهج، تأكيداً على حرص الوزارة على التغيير، والإعلاء من ثقافة حقوق الإنسان بين صفوف أفرادها⁴⁴. ووعدت الوزارة بإصدار قانون جديد ينظم عمل جهاز الأمن الوطني (بعدها ظلت المباحث العامة ثم أمن الدولة تعمل بلا قانون منذ العهد الناصري)⁴⁵. وظهرت الميول "الإصلاحية" في تلك الفترة كذلك في إجراءات محدودة مثل إلزام الضباط بتعليق بطاقات هوية أسماؤهم ورتبهم بدءاً من شهر مارس، وإصدار مدونة قواعد سلوك

⁴²مقابلة مع جمال عبد، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، 2014/1/23

⁴³مقابلة مع الدكتور مصطفى النجار

⁴⁴مقابلة مع الدكتور مصطفى النجار

⁴⁵مقابلة مع كريم عنارة، باحث بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 2013/11/27

وأخلاقيات العمل الشرطي في أكتوبر، وهي الإجراءات التي هدفت لإبعاد الداخلية – وإن قليلا – عن مرمى نيران الإعلام والنشطاء المطالبين بتغييرها في وقت كان خطاب التغيير فيها في قمة تمكنه.

الركن الثاني الذي استندت إليه سياسة اللواء العيسوي كان إبداء قدر أكبر من التسامح مع محاولات ضباط وأفراد الشرطة للإصلاح والتنظيم الذاتي المستقل عن الوزارة. فنمت الائتلافات المختلفة من غير مضايقات واضحة من الوزارة، وبعضها – كائتلاف "ضباط ولكن شرفاء" – نما في حضانة المجتمع المدني، وتقدم – في إطار أعم من الحقوقيين والقانونيين والسياسيين والضباط – بمبادرة لإصلاح الداخلية تحت عنوان: المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة⁴⁶. وقد استقبلت الوزارة هذه المبادرة – مع مبادرات أخرى – بالترحاب، وأكدت عكوفها على دراستها. وهدفت بذلك لإعطاء صغار الضباط مجالاً للتنفيس عن غضبهم جراء "الإهانة" التي ألمت بهم، خاصة مع العطب الذي أصاب أدوات القهر الإداري التي كانت محاولة استخدامها في ذلك الوقت ستؤتي نتائج عكسية. غير أن "تسامح" الوزارة مع التنظيم الذاتي للضباط لم تصل لدرجة "السماح" به رسمياً. إذ ظل ذلك خطأ أحمر عند قيادات الوزارة، التي ارتكزت استراتيجيتها في احتواء الغضب على عفويته، ومن ثم انحساره التدريجي بإقل قدر ممكن من التغييرات، وهو ما كان وجود التنظيم النقابي سيضربه في مقتل.

أما ثالث الأركان فكان وضع لبنات تحالف السلطة الجديد الذي يشمل الإسلاميين. إذ حرصت قيادة الوزارة على اكتساب الإسلاميين كحلفاء سلطة جدد خاصة مع وضوح ميل الكفة الانتخابية لصالحهم بعد استفتاء مارس، وذلك بإبداء المرونة في الاستجابة لطلباتهم مثل استبعاد بعض ضباط أمن الدولة، الذين تم نقلهم لجهات عمل أخرى (الدخول فيها أعلى على سبيل التعويض لئلا يتم استفزاز عموم الضباط)⁴⁷ وتقديم استبعادهم للإعلام كجزء من عمليات تطهير الوزارة. وجاءت الجولة الأولى لذلك في مارس/آذار 2011 بحركة تنقلات محدودة، اتسمت "بقدر كبير من عدم الشفافية، وتسربت أسماء المحالين للتقاعد والمنقولين للصحف، وتبين أنها تكاد تقتصر على الضباط الذي سبق لهم العمل على ملفات الإسلاميين"⁴⁸، فلم تكن المعايير تتعلق بحقوق الإنسان ولا الانضباط المهني ولا كفاءة العمل، وإنما كانت بالأساس جزءاً من عملية تأسيس لطبقة حاكمة جديدة.

أما الجيش فلم يكن تماسكه المؤسسي مهدداً، وإنما ضمن الحفاظ عليه بإجراءات منها قصر سبل محاكمة العسكريين والعسكريين السابقين على المحاكمات العسكرية (على نحو أزاح مخاوف التعرض للملاحقة القضائية سواء في قضايا الفساد أو الانتهاكات الحقوقية)، ورفع رواتب صغار الضباط. وقد ظلت القوات المسلحة حريصة على عدم التورط المباشر في مواجهات مع الثوار لئلا يتهدد التماسك التنظيمي والتأييد الشعبي، غير أنها – مع مرور الوقت – وجدت نفسها متورطة غير مرة في مواجهات مباشرة مع المتظاهرين (في ماسبيرو، ثم مجلس الوزراء، ثم العباسية)، فساعد ذلك في نقل السلطة منها للإخوان بعد الانتخابات الرئاسية كما سيأتي.

هددت الموجة الثورية الأولى هيمنة قيادات الإخوان على الساحة الإسلامية⁴⁹، إذ غيرت نمط العلاقة بين القيادات والقواعد بسبب الظرف الثوري المتعارض مع الطبيعة المحافظة للجماعة، وهددت بكسر احتكار الإخوان للعمل السياسي "الإسلامي"، مع إفراج المجلس العسكري عن قيادات الجماعة الإسلامية، وإعلانهم الرغبة في العودة للعمل السياسي من خلال حزب البناء والإصلاح، ودخول السلفيين (ممن اعتزلوا السياسة من قبل) في العمل السياسي من خلال مجموعة من الأحزاب السياسية

⁴⁶المزيد عن هذه المبادرة، يمكن مراجعة العقيد دكتور محمد محفوظ: قطاع الأمن المصري في عام، ص 15 وما بعدها

⁴⁷مقابلة مع العقيد دكتور محمد محفوظ

⁴⁸مقابلة مع كريم عنارة

⁴⁹المزيد حول الطبيعة التنظيمية للإخوان قبل الثورة، انظر El Houdaiby, Ibrahim: From Prison to Palace: The Muslim Brotherhood's Challenges and Responses in Post Revolution Egypt. FRIDE Working Paper, March 2013

بدأت مدعومة من الأجهزة الأمنية،⁵⁰ وكانت قيادة الإخوان أحرص على التعامل مع التهديد الداخلي الذي كان استمراره يهدد قدرة التنظيم على الدخول في تفاهات السلطة، فبدأت محاولة الاستيعاب الداخلي،⁵¹ مستفيدة من مناخ الاستقطاب المتصاعد منذ استفتاء مارس/آذار 2011 الذي مكّنها من إعادة بسط نفوذها على أعضائها مع استشعار التهديد الخارجي، وأما "دمقرطة" العمل الإسلامي فلم تشغل الإخوان بنفس القدر في أول الأمر⁵² واستغرق الأمر عدة أشهر حتى بدأت محاولات التنسيق الجاد بين الإسلاميين، فأُنشئت الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح للتنسيق بين الإخوان والتيارات الإسلامية الأخرى، وتجنب الإخوان الاصطدام الشامل بالتيارات السلفية برغم تباين المواقف أحيانا⁵³ على حد سواء، في ظل حرص القيادة على تقديم الإخوان كجماعة "معتدلة" في مواجهة "التشدد السلفي"، مع إبقائها والسلفيين في جهة واحدة "إسلامية" في مواجهة المدنيين.

بالتوازي مع محاولة قيادات كل طائفة استعادة السيطرة الداخلية، جرت بين الطوائف المختلفة تفاهات لتشكيل السلطة الجديدة، التي قامت على واجهة إسلامية/إخوانية محافظة تتمتع بتأييد شعبي، وسيادة عسكرية على الملفات الاستراتيجية، ومؤسسة شرطية تمر بمرحلة أخرى من "التحديث" الذي يمكنها من القمع بصورة أكثر فاعلية تناسب المرحلة الجديدة. وبدأت تفاهات السلطة في مارس/آذار 2011. فأخرج العسكريون الإسلاميين من السجون، ودفع الإسلاميون باتجاه مسار يتراوح بين المحافظة والثورية، لا يدفع باتجاه أية تغييرات هيكلية في بنية النظام السياسي والاقتصادي ولا في هياكل مؤسسات الدولة وبالأخص الأمنية منها. وبدأت قيادات المؤسسة الشرطية في إعادة تشكيل نفسها بما يتوافق مع هذا التحالف الجديد، من خلال نقل عدد كبير من ضباط أمن الدولة المتورطين في انتهاكات حقوقية للإسلاميين، مع بقاء غيرهم من ضباط أمن الدولة في قطاع الأمن الوطني البديل، الذي لم يتوقف عن جمع المعلومات كما تشير التسريبات الأخيرة لمكالمات النشطاء، وإنما اتجهت جهوده – فيما يبدو – بعيدا عن الإسلاميين⁵⁴. كما أعيد توجيه الوزارة بعيدا عن سيادة أمن الدولة، فجاء الوزراء الخمسة منذ الثورة من قطاع الأمن العام، الأقل ارتباطا بدوائر السلطة، والأكثر تعبيراً عن السواد العريض للضباط.⁵⁵

ولم يكن بناء هذا التحالف – المعادي بالتعريف للثورة – سهلا في ظل موجة مد ثوري. فمع تجاهل المطالب الاجتماعية والتعامل مع الثورة كعملية تحول ديمقراطي محدود، والتكؤ في الاستجابة لمطالب إصلاح المؤسسة الشرطية والنظر في الانتهاكات الحقوقية، تجددت المواجهات بين الشرطة والثوار في

⁵⁰ على الرغم من وجود بعض الشواهد، فلا يمكن بحال الجزم بتدخل بعض المؤسسات الأمنية لتشجيع إنشاء هذه الأحزاب، فمن الملفت – على سبيل المثال – تدخل قيادات من سلفي الإسكندرية للوساطة بين ضباط الشرطة وأهالي الشهداء ومطالبة الأهالي بقبول الدية في يونيو 2011، وكذلك تأسيس أحد الأحزاب السلفية من قبل لواء شرطة سابق، هو شفيق لأحد أشهر دعاة السلفية بالقاهرة، وكون عدد من هذه القيادات (بعضهم ترشح ودخل البرلمان بغرفتيه وقتئذ) ضباط شرطة سابقون، وغير ذلك

⁵¹ تجلّى التمرد الداخلي في رفض عدد من الإخوان الانضمام لحزب الحرية والعدالة الناشئ وسعيهم لإنشاء أحزاب أخرى، وكذا تنظيم عدد من شباب الجماعة مؤتمرا تناول سبل إصلاحها، ومخالفة ممثلها في ائتلاف شباب الثورة لتوجهاتها المحافظة، وغير ذلك من المواقف، وقد حاولت الجماعة احتواء هذا التمرد بالكلام "إلى" هؤلاء، وفصل بعضهم من الجماعة، مقابل تصعيد عدد من الشباب المعروفين بالولاء لمناصب إعلامية قيادية في الجماعة والحزب من غير انتخاب، لئلا تتغير موازين القوى في داخل التنظيم

⁵² يبدو عدم انشغال الإخوان بظهور المنافسين على الساحة الإسلامية غريبا بعض الشيء، وإن أمكن تفسيره بعد تصورهم لإمكان خروج هذه التيارات عن هيمنتهم السياسية (في ظل كلام بعض رموزها في الأيام الأولى للثورة عن وجوب دعم الإخوان باعتبارهم أصحاب الخبرة والمعرفة بالشأن السياسي).

⁵³ فضل الإخوان في مواقف كثيرة الاصطفاة مع السلفيين أمام القوى المدنية، واتسعت مساحات استيعاب الإخوان لعدد من رموز السلفية، من الدعاة والسياسيين من هؤلاء على سبيل المثال، محمد عبد المقصود من سلفي القاهرة الذي تقارب مع الإخوان حتى صار أحد الأعمدة الرئيسية لحملائهم الانتخابية، والدكتور طلعت عفيفي الذي تولى بعد ذلك وزارة الأوقاف، والدكتور محمد يسري إبراهيم القريب من القيادي الإخواني المهندس خيرت الشاطر، والذي دعمته الجماعة في انتخابات البرلمان، ثم دفعت لتعيينه في الجمعية التأسيسية للدستور، ورشحته لوزارة الأوقاف لولا مقاومة الأزهر لتعيينه، بدأ ذلك كله جزءا من استراتيجية الإمسك بخيوط التأثير في الساحة الإسلامية

⁵⁴ خلال الأسابيع الأخيرة، قام أحد مقدمي البرامج التلفزيونية بعرض مجموعة من المكالمات التليفونية للنشطاء خلال مارس وأبريل 2011، والمزج تسريباته من الأمن الوطني، والملفت لأن هذه التسريبات كلها لنشطاء بعيدين عن التيار الإسلامي، وهو ما يوحي بأن الإسلاميين خرجوا في هذه الفترة من رقابة الأجهزة الأمنية، ويعضد هذه الفرضية ما تواتر – بعد 3 يوليو 2013 – من أن الأجهزة الأمنية اتجهت للقبض على بعض القيادات الإخوانية السابقة التي تركت الإخوان بعد الثورة على اعتبار أنهم مازالوا في التنظيم، وأنها توجهت لاعتقال بعض من ماتوا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهي كلها مؤشرات على أن قاعدة بيانات الإسلاميين لم يتم تحديثها بشكل دوري خلال تلك الفترة، بينما كان غيرهم من النشطاء خاضعين للرقابة بشكل كبير

⁵⁵ مقابلة مع العقيد الدكتور محمد محفوظ

نهايات يونيو/حزيران 2011 وهي المواجهات التي تجلى فيها التسبب الإداري في الوزارة، وأظهرت بدايات التراجع لخطاب الإصلاح بعودة الشرطة للممارسات الانتقامية. إذ أكدت التقارير الحقوقية حول المواجهات استمرارها "حتى ساعات عصر... 29 يونيو/حزيران... رغم تعليمات وزير الداخلية لقوات الأمن بالانسحاب من ميدان التحرير، والتي جاءت في حوالي الساعة 3 فجراً"⁵⁶. كما أكدت أن "تصرفات رجال الشرطة... لم تكن محاولة للسيطرة على مظاهرة أو فض أعمال شغب، وإنما كانت ثأراً شخصياً بين الشرطة والمتظاهرين، فلقد كان الضباط عصبيين طوال الوقت، يقومون بسب المتظاهرين واستخدام إشارات بذيئة"⁵⁷، فلم تعد الشرطة في نفس موقف الضعف الذي كانت فيه في الأشهر السابقة بعدما نجحت الاستراتيجية في تخفيف الضغط عنها.

توازي هذا التغيير مع تغير نمط التحكم والإدارة داخل المؤسسة الشرطة، فالحديث عن "تغير عقيدة الشرطة" الذي أصرت عليه القيادات في كل المناسبات، مع الحديث عن "الفراغ الأمني" والحاجة لعودة الأمن، فتح المجال أمام خطاب أقل راديكالية تجاه المؤسسة. كما سمح التلكؤ في الاستجابة لمطالبات التغيير باستعادة ثقافة مؤسسية معادية للشعب مع "تراجع القاعدة العريضة عن دعوة الإصلاح لعدم وجود إرادة سياسية للتغيير، وبقاء المناخ المعادي لها"⁵⁸. فعاد تصور الشرطة لنفسها كمؤسسة عسكرية لا مدنية كما نص الدستور، وبدأت - بالتالي - تتكفى على نفسها مما ساعد على التصاعد التدريجي لخطاب "التطهير الذاتي" الذي يستبعد المجتمع المدني والفاعلين السياسيين من جهود إصلاح الشرطة والوزارة.

بالتوازي مع ذلك استخدمت الوزارة خبرتها الطويلة في اختراق التنظيمات النقابية في التقليل من أثر الانتقالات الشرطة الرامية لإنشاء نقابة لضباط وأفراد الشرطة والعاملين المدنيين بالوزارة. فتنامى دور الائتلاف العام لضباط الشرطة على حساب ائتلاف "ضباط ولكن شرفاء"، وعقدت اجتماعاته في "مواقع شرطة حيوية وهامة، وتحت عين وبصر قيادات وزارة الداخلية"⁵⁹. وقد تنامي دور هذا الائتلاف - الأكثر تركيزاً على تحصيل بعض الحقوق الوظيفية مثل تحسين ظروف العمل والتسليح والتأمين للضباط من اهتمامه بحق التنظيم المستقل والإصلاح المؤسسي للوزارة - حتى شارك مع رئيس الوزراء كمال الجنزوري في اختيار اللواء محمد إبراهيم يوسف وزيراً للداخلية خلفاً للواء منصور العيسوي الذي استقال مع وزارة الدكتور عصام شرف عقب أحداث محمد محمود في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

- الطريق إلى القصر: اكتمال حلف السلطة الجديد

نجحت قيادات الداخلية في استعادة السيطرة على الوزارة تدريجياً خلال الربع الأخير من 2011 والثالث الأول من 2012، مستندة إلى ثلاث ركائز. أولاًها تراجع الضغط من أجل الإصلاح داخلياً وخارجياً (لأسباب سبق بيانها)، وهو ما مكن القيادات من التحول عن الاستراتيجية السابقة القائمة على "التصالح" مع خطاب الإصلاح، إلى أخرى قائمة على احتوائه، بالتأكيد على ارتفاع كلفته في ظل الفراغ الأمني الذي يفرض أن تسبق "عودة الأمن" الإصلاح في الأولوية، وخطورة المضي بخطى سريعة في فصل القيادات الفاسدة، لأنه - كما يقول أحد قيادات الجيش - "إذا فصلت كل أولئك المتورطين في الانتهاكات، وهناك كثير منهم، ولا أملك التمويل اللازم لإعادة دمجهم أو منحهم وظائف مدنية أو معاشات مناسبة فسأخلق كارثة لا إصلاح"⁶⁰. وذلك بالتوازي مع اتساع المساحات المتاحة لخطاب "المؤامرة" الذي يرى

⁵⁶ المبادرة المصرية تعلن نتائج تحقيقاتها الميدانية في المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين في 28 و 29 يونيو، موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 4 يوليو 2011 <http://www.eipr.org/pressrelease/2011/07/04/1189>

⁵⁷ المبادرة المصرية تعلن نتائج تحقيقاتها

⁵⁸ مقابلة مع العقيد دكتور محمد محفوظ

⁵⁹ عقيد دكتور محمد محفوظ، قطاع الأمن المصري في عام، ص 17

⁶⁰ عمر عاشور، إصلاح القطاع الأمني في مصر، ص 8

محاولات إعادة هيكلة الداخلية (فضلا عن إعادة تنظيم العلاقة بين العسكر والمدنيين) مؤامرة خارجية هدفها تفكيك أجهزة الدولة (بدأت هذه الاتهامات بالتشريع على حركة 6 أبريل، ولم تنته بقضية مؤسسات المجتمع المدني)، كما توازي مع قيام الوزارة بعدد من حملات القبض على السلاح والمخدرات والاعتداءات على الطريق العام، الأمر الذي أعطى انطبعا بانشغال الشرطة بوظائفها القانونية وابتعادها عن الصراع السياسي. وهكذا تجنبت الداخلية الوجود في مرمى نيران مطالبات التغيير إلا يسيرا.

وأما الركيزة الثانية التي استندت إليها الداخلية فكانت عزل الشرطة عن المجتمع، على نحو يمنع القواعد من الاستقواء بالمجتمع المدني والناشطين الحقوقيين والسياسيين في مطالباتهم بإعادة الهيكلة، وهو ما تجلى في صعود خطاب "الإصلاح من الداخل" خلال وزارة اللواء محمد إبراهيم يوسف، الذي تولى الوزارة بناء على ترشيح الائتلاف العام لضباط الشرطة، وهو الائتلاف الذي انعزل منذ نشأته عن المجتمع المدني وكان "دائما مع التصور الذي يقر بضرورة انفراد وزارة الداخلية وحدها دون شريك بإنجاز أي هيكلة مستحقة"⁶¹. وهكذا قام العزل عن المجتمع على قاعدتين، أولاهما تمكين الائتلاف والضباط المؤيدين له مقابل تهميش الآخرين كائتلاف "ضباط ولكن شرفاء"، والذي لم تنل مبادرات الإصلاح التي قدمها أي اهتمام جدي، وثانيتها تنفير عموم الضباط من التعاون مع المجتمع من خلال استدعاء العداء بين الشرطة والمتظاهرين المطالبين بالإصلاح، والتشكيك في نوايا أصحاب مبادرات الإصلاح وربطهم بمصالح أجنبية أحيانا، والتشكيك في قدرة من هم "خارج" الوزارة على فهم كيفية إصلاحها.

وأما الركيزة الثالثة فكانت إعادة التماسك للطائفة الشرطة على أسس جديدة، منها الاستجابة الجزئية للمطالب الاقتصادية لضباط وأفراد الشرطة برفع مرتباتهم، والاستجابة الجزئية للمطالب المهنية بإلغاء المحاكم العسكرية لأفراد الشرطة، مع تآكل مساحات التسامح التي كانت متاحة للساعين لتكوين نقابة. وبدأ التصييق بإحالة المنسق العام لائتلاف ضباط ولكن شرفاء لمجلس تأديبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 (بالتوازي مع احتواء الائتلاف العام لضباط الشرطة والتشاور معهم بشأن اختيار الوزير).

وقد ساعد الإخوان – حلفاء السلطة الجدد – في الحفاظ على تماسك الطائفة الشرطة بسلسلة إجراءات بدأت مع حيازتهم الأكثرية البرلمانية في يناير/كانون الثاني 2012. إذ ظهر احتياج مشروعهم – النيوليبرالي في توجهاته الاقتصادية، شديد المحافظة سياسيا – إلى عصا أمنية يستند إليها لتجاوز الظرف الثوري، فضمت قوائمهم الانتخابية عددا من ضباط الشرطة السابقين، الذين شكلوا بعد ذلك كتلة كبيرة في اللجنة البرلمانية المختصة بمناقشة القضايا الشرطة⁶². وانشغل الإخوان بالحفاظ على الهياكل القمعية للمؤسسة الشرطة وتعميق الروابط معها. وهو ما تجلى في أعقاب واقعة مباراة الأهلي والمصري في بورسعيد في 1 فبراير/شباط 2012، والتي راح ضحيتها أكثر من 70 مشجعا، واتجهت أصابع الاتهام فيها بشكل كبير للداخلية (بسبب سبق المواجهات بينها وبين جمهور الأهلي قبل الثورة وبعدها ورغبتها في الانتقام)، واشتد الضغط من أجل التطهير وإعادة الهيكلة واستدعي وزير الداخلية للبرلمان وطلب منه تقديم تصور الوزارة للإصلاح. فاستوعب الإخوان مبادرات الإصلاح التي تقدم بها المجتمع المدني من خلال عدد من الاجتماعات عقدت مع الحقوقيين، تناولت اقتراحاتهم بشكل رئيس "تعديل المواد المنظمة لاستعمال السلاح في قانون الشرطة، ومواد الهيكل الإداري، وتشكيل المجلس الأعلى للشرطة ليكون أكثر تمثيلا للرتب المختلفة، ويضم مدنيين، وتكون له صلاحيات في صنع السياسات العامة للوزارة مع

⁶¹ عقيد دكتور محمد محفوظ، قطاع الأمن المصري في عام، ص 18

⁶² Abou Taleb, Ahmed. Egypt: A Police Under Fire in Need of Reform Think Africa Press. 20 Feb 2013. <http://thinkafricapress.com/egypt/police-under-fire-need-reform>

الوزير، وإضافة أبواب جديدة للقانون مثل وضع آليات لمراقبة أماكن الاحتجاز⁶³. وتقدمت مجموعة من البرلمانيين المعارضين بمشروع قانون آخر لإصلاح الشرطة غير أن لجنة الشكاوى والاقتراحات لم تعرضه على اللجنة العامة، وبرر رئيس المجلس وقتئذ هذا الأمر بقوله: "لا نريد الاصطدام بهم"⁶⁴. وأما المشروع المقترح على الإخوان "فلم يخرج من لجنة الدفاع لمدة ثلاثة أشهر، ثم انحصر النقاش المتعلق بإصلاح الداخلية بعدها في نقطة واحدة وهي رفع الأجور"⁶⁵. وقد انتقد بعض البرلمانيين سكوت الأغلبية إزاء "مجموعة من اللوائح تدير الوزارة كأنها شبكة للجريمة المنظمة، وكل ما يفعله برلمان الثورة هو محاولة تعديل بنود خاصة بالمرتبات والمعاشات"⁶⁶. ولم يقدم الإخوان تلك الحماية للداخلية دون مقابل، بل "دفعوا بالتوازي معها لاستبعاد عدد آخر من ضباط الأمن الوطني، وحاولوا الدفع بأسماء بعينها لبعض المناصب في الوزارة، وإدخال عدد كبير من أعضائهم كلية الشرطة"⁶⁷، وتتعاقد تلك الشهادات مع أخرى⁶⁸ تؤكد في مجملها أن الإخوان ارتضوا بالحفاظ على المؤسسة الشرطة على حالها، مع ضمان توسع نفوذهم في داخلها.

ومع استعادة الوزارة تماسكها في أعقاب "هزة" بورسعيد، واستنادها لشعبية حلفائها الجدد، أبدت القيادات قدرا أكبر من الحسم في مواجهة المحاولات القاعدية للتنظيم. فمع صعود موجة جديدة من الاحتجاجات الشرطة في مارس/آذار 2012، استوعبت الوزارة مطالب أمناء الشرطة باستحداث رتبة ضابط شرطي يمكنهم الترقى لها بعد 24 سنة في الخدمة، وبتحسين ظروف العمل، كما سمحت بإنشاء النادي العام لضباط الشرطة (الخارج من رحم الائتلاف العام لضباط الشرطة)، بالتوازي مع اتخاذ موقف أكثر صرامة مع بعض قياداته الداعية لتأسيس نقابة، وإحالتهم لمجالس تأديبية في مارس/آذار 2012⁶⁹.

وفي مطلع النصف الثاني من 2012، تولى الدكتور محمد مرسي - رئيس حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان - رئاسة الجمهورية، في لحظة سيولة ممتدة أخرى كانت تسمح بالمزيد من إعادة تشكيل العلاقات بين الطوائف. فالمؤسسة العسكرية - التي اضطرها الضغط الشعبي لتسليم السلطة خوفا من انقلابات وانشقاقات داخلية مع تراجع الشرعية - سعت للحفاظ على مصالحها من خلال إصدار إعلان دستوري⁷⁰ يعطيها مؤقتا السلطة التشريعية. كما حاولت تقليل نفوذ الرئيس الجديد على المؤسسات الأمنية من خلال إصدار القانون 25 لسنة 2012 ملغيا النص عن جعل رئيس الجمهورية رئيسا أعلى لهيئة الشرطة، كما ضمنت - من خلال عدد من التعيينات والقرارات - استمرار الوجود العسكري المكثف في القصر الرئاسي.

- ولادة نظام جديد قديم

بدا انحياز الرئيس مرسي لمؤسسات الدولة وحلفائها من رجال الأعمال جليا منذ اليوم الأول لحكمه، مع محاولته الظهور إزائها بموقف "الثوري" في قليل الأحيان، على نحو يمكنه من صف الجماهير خلفه

⁶³مقابلة مع كريم عنارة، وقد أشار لهذه الاجتماعات كذلك أحمد راغب خلال المقابلة

⁶⁴مقابلة مع الدكتور مصطفى النجار

⁶⁵مقابلة مع كريم عنارة

⁶⁶عمر عاشور، إصلاح القطاع الأمني، ص 8

⁶⁷مقابلة مع ضابط شرطة، 20 ديسمبر 2013

⁶⁸على سبيل المثال، يذهب العقيد دكتور محمد محفوظ إلى أن "الإخوان ضغطوا على محمد إبراهيم يوسف وزير الداخلية الأسبق وقت أحداث بورسعيد، وهددوه بالمحاكمة، ليتمكنوا من اقتحام الجهاز الشرطي، فهو بعقيدته القمعية يمثل بالنسبة لهم أداة مثالية لإدارة المجتمع بمشروعهم...وقام الإخوان بتقوية قيادات مستعدة للتعاون معهم، كما حاولوا توظيف مبادرات إصلاح الشرطة لصالح نفس المشروع، مثل مقترح التحاق خريجي كلية الحقوق بأكاديمية الشرطة لتمديد الأخيرة، حاول الإخوان توظيفه لإدخال أكبر عدد من الإخوان إلى الجهاز في أقل عدد من السنوات" مقابلة مع عقيد دكتور محمد محفوظ

⁶⁹من هؤالء المقدم محمد نبيل عمر، والرائد أشرف البناء، وقد أحيلوا لمجلس تأديبي في 10 مارس 2012

⁷⁰بعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما ببطان قانون الانتخابات الذي انتخب البرلمان على أساسه، فأصدر المجلس العسكري حكما بحل البرلمان، وأصبحه بإعلان دستوري يمنح فيه نفسه السلطة التشريعية لحين انتخاب برلمان جديد، ويمنح نفسه أيضا سلطة رقابية على عملية كتابة الدستور، ضمن أمور أخرى

للضغط عليها لتحقيق بعض المكاسب، ويمكنه كذلك من ضمان التماسك التنظيمي للإخوان الذي كان يتهدد جزئياً بالتماهي مع أجهزة الدولة من بدون تغييرها⁷¹. وشهد الشهران الأولان لحكم مرسي تعيين اللواء أحمد جمال الدين وزيراً للداخلية، والفريق عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع، وكلاهما صاحب نفوذ وشعبية في طائفته. وقد عملا منذ توليهما على الاستعادة التامة لتماسك الطائفة في ظل تحالف السلطة الجديد. وظل الصراع بين الأطراف الثلاثة (الإسلاميين والعسكريين والشرطيين) على مساحات كل طائفة في هذا التحالف مستمرا، بشكل مكتوم في بعض الأحيان (تكشف عنه التعيينات والإقالات والتسريبات)، وبإفصاح تام في أحيان أخرى (كما في واقعتي اصطدام قوات الجيش بالشرطة في الشارع).

توازي دخول الرئيس مرسي قصر الرئاسة مع تمكن ثقافة "الطائفة" بتحالفاتها القديمة بشكل شبه كامل من الشرطة. وتمثلت المصالح الرئيسية للطائفة خلال الأشهر الأولى لحكم مرسي في تجنب استعمال الشرطة كأداة في الصراع السياسي (أي التورط في قمع المظاهرات السياسية)، واستعادة الهيبة والنفوذ – الذي يمكن من خلاله تحصيل المنافع – على المستوى الاجتماعي، والتأمين ضد المحاسبة على الانتهاكات الحقوقية والمخالفات القانونية، والارتقاء بمستوى التسليح في الوزارة على نحو يشعر أفرادها بحماية السلطة وانحيازها لها. وسمحت هذه المصالح بإيجاد أرضية مشتركة واسعة مع شركاء السلطة الجدد. فأما الاستعمال في الصراع السياسي فقد حاول الإخوان في بداية حكمهم تجنبه لارتفاع تكلفته (عليهم وعلى الشرطة معا). وأما استعادة الهيبة والنفوذ فقد غض الإخوان الطرف عن انتهاكات متعددة للشرطة وقعت في الأشهر الأولى لحكم مرسي، يجمعها محاولة الشرطة توكيد سيادتها كطائفة يعلو أفرادها الشعب منزلة، منها قيام قوات الشرطة في المنيا بإحراق عدد من السيارات وإطلاق الرصاص عشوائياً بعد مقتل أحد الضباط في اقتتال بين عائلتين،⁷² وقتل شرطيين من معسكر قوات الأمن ببني سويف أربعة أشخاص إثر مشادة وقعت بين مجند وأبناء القرية، وتعذيب مواطنين حتى الموت بأقسام شبرا الخيمة وميت غمر وطهطا، إضافة لاعتداء الشرطة على البائعين الجائلين وقتلهم، والتوسع في استعمال العنف والرصاص الحي في كمان الشرطة على نحو أدى لمقتل عدد من المواطنين (في وقائع لم يكن أيها سياسياً)،⁷³ وأما التأمين ضد المحاسبة فقد ضمنته – كما سبق – النيابة، التي تضم صفوفها عددا كبيرا من ضباط الشرطة السابقين الذين يبدون قدرا أكبر من الاستعداد للتعاون مع الشرطة وتأمينها⁷⁴. وأما الارتقاء بمستوى التسليح فقد ساعد فيه الإخوان من خلال شراء مدرعات وعربات وأسلحة وهرارات وقنابل مسيلة للدموع، بالإضافة لرفع أجور الشرطيين. وبالإضافة لهذا التحالف، ساعد مشروع الإخوان النيوليبرالي على بقاء تحالف الشرطة ورجال الأعمال، الذي تجلى سريعا في واقعة رملة بولاق، التي تدخلت فيها الشرطة نيابة عن رجل أعمال لإزاحة السكان على نحو يسمح بإنشاء مشروع استثماري.⁷⁵

⁷¹ للمزيد، انظر El Houdaiby, Ibrahim. From Prison to Palace

⁷² Dziodosdz, Alexander. Insight: Egypt' revolution fails to bring police reform. Reuters, Mar 20, 2013

في الأشهر الأولى لحكم مرسي
⁷³ القتل مستمر، تقرير للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22 يناير 2013، <http://www.eipr.org/report/2013/01/22/1603>

⁷⁴ مقابلة مع عقيد دكتور محمد محفوظ

⁷⁵ قامت مؤسسات حقوقية عدة بتوثيق أحداث رملة بولاق، منها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، التي تقريرها: "قال من تحدث إليهم باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أنهم يخشون من أن تكون حملة الترويع الحالية جزءا من الضغوط التي تمارسها الشركة المالكة لأبراج نايل سيتي من أجل شراء الأراضي التي يقيم عليها الأهالي والواقعة خلف الأبراج مباشرة. وكان محافظ القاهرة قد أصدر القرار رقم 8993 لسنة 2011 بشأن "الاستيلاء المؤقت على الأرض الواقع بها عشوائيات نايل تاورز" في 19 أكتوبر 2011، إلا أنه لم ينشر في الوقائع المصرية إلا بتاريخ 20 يونيو 2012" ا هـ، انظر تقرير المبادرة حول الواقعة، <http://www.eipr.org/pressrelease/2012/08/14/1466>

أما المؤسسة العسكرية فقد تراجعت خطوة للخلف مع إقالة المشير حسين طنطاوي والفريق أول سامي عنان في أغسطس/آب 2012، خاصة مع تصاعد شعبية الرئيس والتأييد الشعبي المصاحب لإقالاتهما. وبدأت القيادة الجديدة أكثر تقبلاً لوجود "رئيس مدني" من خارج صفوفها لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية. فتراجع الوجود العسكري في مجلسي الوزراء والمحافظين، وساد انطباع بنجاح الرئيس في تحقيق تقدم ملموس في ملف العلاقات المدنية-العسكرية. بيد أن المؤسسة العسكرية أبرزت أنيابها في مناسبتين بدت مصالحتها فيهما مهددة. أولاً أحداث جزيرة القراصية، التي تصر القوات المسلحة على ملكيتها رغم عدها محمية طبيعية بقرار مجلس الوزراء رقم 1969 لسنة 1998، وحصول الأهالي على حكم نهائي في 2010 بإلزام الحكومة بتجديد عقود الإيجار وتقرير حقوق الانتفاع لواقعي اليد من سكان الجزيرة باعتبار أن لهم حقاً قانونياً في الإقامة عليها واستزراعها. وقد اعتدت قوات الجيش على الأهالي مساء 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وأحالت عدداً منهم للمحاكمات العسكرية،⁷⁶ من غير أن تتحرك القيادة السياسية لمنع الاعتداء.

أما المواطن الثاني الذي كثر فيه الجيش عن أنيابه فكان الجمعية التأسيسية للدستور، التي أصر فيها الجيش على إبقاء المؤسسة تحت إمرة ضباطها بعيداً عن السيادة المدنية⁷⁷، وقصر مناقشة الميزانية على لجنة نصف أعضائها من العسكريين، واعتراض اللواء ممدوح شاهين – عضو المجلس العسكري والجمعية التأسيسية- على طلب زيادة بعض المدنيين بقوله: "إذا أضفتم واحداً منكم (أي المدنيين) فسوف نضيف واحداً منا (أي العسكريين)"⁷⁸. وقد بدت المؤسسة العسكرية في هذين الوطنين حريصة على ترسيم الخطوط الحمراء التي لن تسمح للمدنيين بتجاوزها، بينما اتجه جل جهدها صوب استعادة التماسك الداخلي، وإعادة صناعة صورة القوات المسلحة في الشارع لتجاوز أزمة الثقة التي تسبب فيها تصدر السلطة لمدة 18 شهراً.

وهكذا نجح الإخوان – خلال الأشهر الأولى لحكمهم- في استخدام الزخم الجماهيري لتغيير موقعهم النسبي في تحالف السلطة الجديد، فلم يعودوا الطرف الأضعف، وإنما أمنوا لأنفسهم مساحة يتحركون بها بإجبار المؤسسات العسكرية والشرطية على التحرك للخلف، وصارت أمامهم فرصة للدفع باتجاه تغيير البنية القمعية للدولة، وبدت البيروقراطية – مع أطراف مؤثرة في الجيش والشرطة – مستعدة للتعاون معهم، متقبلة – بحدود معقولة – لفكرة الرئيس المدني⁷⁹. وبدأ الإخوان يتحركون بثقة في مؤسسات الدولة، فتم تعيين اللواء خالد ثروت (مدير وحدة النشاط الداخلي، المسؤول عن مراقبة المجتمع المدني والأحزاب السياسية في أمن الدولة) رئيساً لقطاع الأمن الوطني بالداخلية⁸⁰ في مؤشر آخر لتوجهات التحالف الجديد، وظهر اهتمام الإخوان بقطاع الأمن الوطني بشكل خاص، باعتباره أداة المعلومات والتحكم السياسي، وحاولوا – مع فوز مرسي بالرئاسة – إلغاء تبعية القطاع لوزارة الداخلية التابعة للرئاسة أو رئاسة مجلس الوزراء،⁸¹ غير أن ذلك ووجه بمقاومة كبيرة، فبقي القطاع تابعاً لوزارة الداخلية، وظلت السرية تحيط بعمله، فلا قانون ينظمه، ولا هيكله معلن – كغيره من قطاعات الوزارة – عبر صفحاتها الرسمية على الإنترنت.

⁷⁶ تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، على خلفية نزاع على ملكية أرض بجزيرة القراصية: الشرطة العسكرية تقتل وتصيب مدنيين مصريين والنيابة العسكرية تحتجز 25 آخرين، <http://www.eipr.org/pressrelease/2012/11/20/1544>

⁷⁷ نصت المادة 195 من الدستور على وجوب تعيين وزير الدفاع "من بين ضباط" القوات المسلحة، وأضعة للمرة الأولى مانعاً دستورياً من تعيين مدني في المنصب

⁷⁸ عمر عاشور، مصر: عودة لجمهورية العسكر، بروكنجز، 21 أغسطس 2013

⁷⁹ مقابلة مع علي الرجال

⁸⁰ Ashour, Omar. Politicizing Security Sector Reform in Egypt. Brookings. March 3, 2013

⁸¹ مقابلة مع كريم عنارة

4. انهيار تحالفات السلطة

بعد مرور أربعة أشهر من حكم الرئيس مرسي، بدأ استقرار الإخوان في الحكم أمرا مسلما. فالرئيس الجديد اختار بنفسه وزراء الداخلية والدفاع، ورؤساء المخابرات العامة والحربية وقطاع الأمن الوطني، وبدأت أجهزة الدولة - باستثناءات قليلة - غير ممانعة لحكم الإخوان، مستعدة للتفاوض معهم من هذا المنطلق. غير أن الإعلان الدستوري المكمل الصادر عن الرئيس في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وما تبعه من تصعيد سياسي انتهى إلى أحداث الإتحادية⁸²، سبب شرخا كبيرا في تحالفات السلطة، لم يحسن الإخوان - على عكس الجيش والشرطة - التعامل معه، فظل التحالف يتآكل حتى تلاشى في يونيو/حزيران 2013.

- تكرار الأخطاء: مسار الغناد والرهانات الخاطئة

بدأت الملامح النيوليبرالية لمشروع الإخوان واضحة في "مشروع النهضة" الذي ترشح على أساسه الرئيس مرسي، وتجسدت بشكل أكبر خلال أسبوعه الأول في القصر من خلال تعميق العلاقة بين مؤسسة الرئاسة ورجال الأعمال، والسعي للحصول على قرض صندوق النقد الدولي المصحوب بإجراءات تقشف حكومي. وبالتوازي مع ذلك، تضاعفت الاحتجاجات العمالية في النصف الثاني من 2012 فتعمقت حاجة الإخوان لاحتوائها لتمرير السياسات اللازمة للقرض. كما عادت - منذ أكتوبر/تشرين الأول - الاحتجاجات السياسية للظهور في جمعة كشف الحساب بمناسبة مرور مئة يوم على رئاسة مرسي، واتخذت منحى أكثر حدة في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني مع إحياء ذكرى محمد محمود، بالتوازي مع تصاعد شعور الحكام الجدد بإمكانهم من مقاليد الأمور.

وإزاء هذه التطورات، أصدر الرئيس مرسي - في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 - إعلانا دستوريا، وصفته الرئاسة بـ"الثوري"، حصن قرارات الرئيس ضد الطعن، وحصن مجلس الشورى (الجهة التشريعية المؤقتة) والجمعية التأسيسية للدستور (التي اعترضت قوى المعارضة على تشكيلها)، وعين المستشار طلعت عبد الله نائبا عاما محل المستشار عبد المجيد محمود، ضمن قرارات أخرى. وقد استتارت هذه الإجراءات قوى المعارضة، التي دعت لمظاهرات متكررة في ميدان التحرير، ولم يستجب الرئيس لمطالباتها بإعادة النظر في الإعلان. فاتجهت المظاهرات إلى قصر الاتحادية في 4 ديسمبر/كانون الأول 2012، ووجدت قوات الشرطة نفسها - للمرة الأولى منذ تولي الرئيس مرسي الحكم - مطالبة بقمع المعارضين السياسيين.

لم تستمر المواجهات طويلا، إذ انسحبت الشرطة بعد استخدامها عنفا محدودا في مواجهة المتظاهرين. وجسد قرار الانسحاب تجليا لسيطرة ثقافة الطائفة. فالضباط - الذين أطلقوا النار على المتظاهرين وقتلوا بعضهم قبلها بأيام في محيط الوزارة في ذكرى أحداث محمد محمود - كانوا أحرص على الدفاع عن الوزارة من القصر الرئاسي، فالدفاع عنها دفاع عن "هوية" الطائفة التي يسعون بها لبسط سيادتهم، أما القصر فالدفاع عنه يدخلهم في مواجهة مع خصوم الإخوان، فيضعهم - مرة أخرى - على خط النيران.

⁸² أصدر الرئيس محمد مرسي إعلانا دستوريا من ست مواد في 22 نوفمبر 2012، أقال به النائب العام واستأثر بتعيين بديله، وحصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى ضد أحكام القضاء، وحصن قراراته السابقة واللاحقة ضد أحكام القضاء، وقد قوبل القرار بترحاب واسع بين صفوف الإخوان الذين خرجوا أمام دار القضاء العالي لتأييد القرارات، بينما رفضت القوى الثورية وقوى المعارضة الإعلان الدستوري، وتظاهرت ضده بشكل متصاعد في ميدان التحرير أولا لمدة عشرة أيام، ثم زحف المتظاهرون تجاه القصر الرئاسي بمصر الجديدة، وهناك انسحبت قوات الشرطة بعد مواجهات محدودة، ودعت قيادات إخوانية وإسلامية لل"تغيير العام" للدفاع عن الشرعية والرئيس وقصر الرئاسة، ووصل المتظاهرون الإخوان لمحيط قصر الاتحادية واعتدوا على المعارضين المعتصمين وفضوا اعتصامهم بالقوة، فنداعت القوى الثورية والمعارضة، ووقعت مواجهات بين الإسلاميين والمعارضين امتدت من عصر 5 ديسمبر حتى فجر اليوم الثاني، أسفرت عن مقتل أكثر من عشرة أشخاص من الطرفين

ويقطع النظر عن صاحب قرار الانسحاب أكان وزير الداخلية – كما تذهب الرواية السائدة – أو صغار الضباط – كما يذهب البعض⁸³ - فإن المحصلة هي أن الدخول على خط المواجهات السياسية بدأ عنصر تهديد لتحالف الشرطة مع الحكام الجدد.

وأمام الانسحاب الشرطي، لجأ الإخوان لاستدعاء التنظيم للـ"دفاع عن الرئيس"، ف وقعت مواجهات في 5 ديسمبر/كانون الأول سقط خلالها قتلى من الإخوان والمتظاهرين. وتواترت الروايات عن مشاركة أفراد الشرطة في احتجاز وتعذيب المعارضين⁸⁴ بالمشاركة مع الإسلاميين المشاركين في فض الاعتصام وقمع المتظاهرين. وازدادت حدة الاحتقان المجتمعي، وأصدر الرئيس قرارا بالغاء بعض بنود الإعلان الدستوري. غير أن العلاقة بين الرئيس من جهة والمعارضة السياسية والتجمعات الثورية من جهة أخرى أصيبت بشرخ منع الرئيس من الارتكان إليها في إدارته العلاقة بمؤسسات الدولة.

كانت أحداث الاتحادية نقطة فاصلة في منع اكتمال تحالف السلطة الجديد، وأعقبها تعامل مختلف للطوائف المتشاركة في السلطة (الإخوان والجيش والشرطة) معها. أما الإخوان فقد أدى انفصالهم عن "الشارع الثوري" واكمال تحولهم لسلطة قمعية في نظره إلى تباعدهم عنه، ومن ثم عزهم عن كسب أنصار جدد من خارج التيار الإسلامي. وأمام حاجتهم إلى "الحشد الجماهيري" باعتبارهم الحليف الشعبي في السلطة، قرر الإخوان الاستناد إلى تحالف إسلامي والاستغناء عن المشاركة "الرمزية" للقوى المدنية في السلطة (بعدها فقدوا دعمها في المظاهرات)، الأمر الذي تجلى بشكل واضح في التعديلات الوزارية اللاحقة للاستفتاء على الدستور، والتي غابت عنها – أو كادت – الوجوه المدنية، مقابل اتساع المشاركة الإخوانية والسلفية، بجانب شركاء التحالف من العسكريين والشرطيين.

وأما الشرطة فقد أدت تداعيات أحداث الاتحادية إلى انحلال تحالفها مع الإخوان، بداية من إقالة اللواء أحمد جمال الدين وتعيين اللواء محمد إبراهيم (الأقل شعبية بين "الطائفة"، والأكثر استعدادا لإرضاء الحكام) مكانه،⁸⁵ بالتوازي مع عودة الاحتجاجات السياسية المائلة للعنف والاحتياج المتزايد للشرطة للتعامل معها. وبدا الوزير الجديد أكثر تعاوناً مع السلطة مما ترتضيه عموم طائفة الضباط، الذين استجابوا له في البداية، وعاد دور الأمن الوطني للظهور بشكل كبير⁸⁶، ووقعت حالات للاختطاف والقتل للنشطاء المعارضين (كما في حالة محمد كريستي)⁸⁷. وقد حظيت الشرطة بدعم السلطة السياسية في ممارساتها القمعية، على النحو الذي تجلى في إحالة أكثر من ألف متظاهر للمحاكمة والمطالبة بإعدام بعضهم من قبل أعضاء النيابة الذين تم تعيينهم خلال تولي المستشار طلعت عبد الله النيابة⁸⁸. كما تم توفير الدعم المالي للوزارة لشراء أسلحة للأفراد وأدوات لفض المظاهرات⁸⁹. وأعلن الرئيس – عقب الاعتداء الواسع للشرطة على المتظاهرين في بورسعيد في يناير/كانون الثاني 2013 – وقوفه خلف قوات الشرطة التي تأتمر بأمره، وفرض حظر التجوال على مدن القناة لمدة شهر لإيقاف الاحتجاجات المتصاعدة⁹⁰. وتوقف تماماً الحديث المستحي قبلاً عن إصلاح الشرطة، ودافع الوزير عن غياب

⁸³مقابلة مع العقيد دكتور محمد محفوظ، الذي يرى أن "الوزير تورط قبل ذلك في مواجهات دموية، ولم يقاوم حكم الإخوان بل كان متعاوناً معهم، ولكن القاعدة العريضة من الضباط التي استشعرت بوطأة المواجهات الدامية مع المواطنين رفضوا أن يتحملوا المزيد من أخطاء النظام ومعاركه السياسية في مواجهة الجماهير، فالمعارضة داخل الوزارة لتوجهات القيادة هي التي أفضت القيادة في تنفيذ أوامر المواجهة"، ويعضد ذلك ما قاله قيادي إخواني في مقابلة سابقة مع الباحث في سبتمبر 2012 من أن وزير الداخلية أبدى تعاوناً كبيراً مع الإخوان بعد حادثة مقتل الجنود في رمضان، وأنه أبلغ الرئيس "بوجود مؤامرة للاعتداء عليه في الجنازة، ونصحته بعدم الذهاب"، وقد تأكدت للرئيس تلك المعلومة من جهات أخرى، وبسببها امتنع عن حضور الجنازة وأقال بعدها بعض القيادات الأمنية والعسكرية

⁸⁴انظر على سبيل المثال شهادة الناشطين علا شهبية ولينة مجاهد عن الأحداث في ظهورها مع الإعلامي يسري فودة

⁸⁵مقابلات مع العقيد دكتور محمد محفوظ، والباحثين كريم عنارة، وعلي الرجال، ومحمود بلال

⁸⁶مقابلة مع كريم عنارة

⁸⁷ Egypt's Police: What Happened to Reform? The Police are as Rotten as Ever. The Economist, 23/3/2013

⁸⁸مقابلة مع محمود بلال

⁸⁹انظر على سبيل المثال عقيد دكتور محمد محفوظ، قطاع الأمن المصري في عام، ص 7

⁹⁰خطاب الرئيس مرسى يوم 27 يناير 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=g7U2oZ1WL5w>

الإصلاح بأنه "لا وقت للإصلاح" في ظل المواجهات المتتالية. وأصبح استعادة الأمن لا إصلاح المنظومة الأمنية خطا يخدم مصالح شريكي السلطة، عبر عنه برلماني إسلامي (وهو أيضا ضابط شرطة سابق) بأن إعادة الأمن أولوية لأن "غياب الأمن يمثل المسمار الرئيس في الكفن السياسي للرئيس مرسي".⁹¹

ومع تصاعد الاحتجاجات السياسية، اتسع التمرد في صفوف أفراد الشرطة، الذين صرحوا غير مرة باعتراضهم على التقارب الكبير بين الوزير والإخوان. وبدأت احتجاجاتهم تتخذ منحى أكثر راديكالية مع سقوط قتلى من صفوف الشرطة في اعتداءات إرهابية، بسبب اتهامهم الوزير بالتعاون مع الرئيس الذي "أفرج عن القتلة" ضمن قرارات العفو التي أصدرها بعد توليه الحكم.⁹² واتسعت حركة الاحتجاجات لتشمل رفض أفراد الشرطة حماية مقرات الإخوان من اعتداءات المتظاهرين و"البلطجية" عليها. ثم اتسعت لتشمل إضرابات للضباط في 27 محافظة، مطالبة بعدم توريث الشرطة في مواجهات سياسية، ومطالبة - أيضا - بتحسين شروط العمل وإصدار قانون جديد يوفر تسليحا وغطاء قانونيا أفضل للضباط في مواجهة المتظاهرين⁹³. وهو الأمر الذي دفع بالنيابة العامة لمطالبة المواطنين باستخدام حقهم في الضبطية القضائية المنصوص عليه في المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية، وهو ما أثار بدوره ردود أفعال قلقة من قبل المعارضين وبعض أجهزة الدولة.

وأمام هذه الضغوط، تضاءلت قدرة الوزير على تطويع الوزارة لخدمة مشروع الحكام. فحاول الرئيس مرسي احتواء الغضب من خلال زيارته لقيادة قوات الأمن المركزي في منتصف مارس/آذار التي تحدث فيها عن كون "الشرطة في قلب الثورة". وحاول الوزير إعادة احتواء الطائفة عن طريق إجراء انتخابات نوادي ضباط وأفراد الشرطة في شهر أبريل/نيسان. غير أن شعور القاعدة بقدرتها على منع بناء التحالف الجديد، مع وجود تأييد شعبي وإعلامي لهذا التوجه، وتطور موقف الجيش منع من إعادة الالتئام بين الطائفتين، حتى عزل الرئيس مرسي من الحكم في 3 يوليو/تموز 2013.

فتحت المواجهات للجيش نافذة لاستعادة المكانة السياسية. فدعا وزير الدفاع الطرفين المتنازعين (الرئيس وقوى المعارضة) إلى "حوار اجتماعي" على مأدبة عشاء تستضيفها القوات المسلحة⁹⁴. وبالرغم من سحب وزير الدفاع الدعوة بناء على طلب الرئاسة، فإنها عكست تحولا في سلوك المؤسسة العسكرية، إذ بدت مستعدة لإعادة التمدد في المجال السياسي، مدفوعة في ذلك بمزيج من السعي للحفاظ على المصالح المؤسسية، والقلق من تفكك الدولة مع ازدياد حدة الصراع.

دفع التدخل الشرطي القمعي في أحداث بورسعيد (يناير/كانون الثاني 2013) إلى تدخل الجيش لمنع "إيغال السلطة في القتل"⁹⁵. فاستعاد الجيش - خلال هذه الأحداث - اليد العليا على الشرطة التي كان نظام مرسي يستند إليها بشكل متزايد، كما استعاد المكانة الشعبية مع تزايد السخط على نظام مرسي وصعود نجم وزير الدفاع. ولم يكن الجيش وقتئذ يسعى لتصدر المشهد السياسي، وإنما تلخصت

⁹¹ Bayoumi, Alaa. Egypt Police Reform Moves at Snail's Pace. Aljazeera. 5/4/2013. <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/03/2013330121128416444.html>

⁹² مقابلة مع عقيد دكتور محمد محفوظ، وهذا تصور صغار الضباط، بيد أن أغلب الإفراجات تمت - في الحقيقة - خلال حكم المجلس العسكري، بسبب سعيه لبناء التحالف الجديد مع الإسلاميين، للمزيد عن قرارات العفو انظر حسام بهجت: من فك أسر الجهاديين، مدى مصر، 2014/02/16 <http://madamasr.com/ar/content/%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F>

⁹³ Mourad, Hicham. Missed Chances for Egyptian Police Reform. 13/03/2013. Ahram Online. <http://english.ahram.org.eg/news/66667.aspx>

⁹⁴ Sayigh, Yazid. Morsi and Egypt's Military. Carnegie Middle East Center. 8/1/2013, <http://carnegie-mec.org/2013/01/08/morsi-and-egypt-s-military/f0mv>

⁹⁵ مقابلة مع الباحث علي الرجال، للمزيد عن أحداث بورسعيد: تقرير هيومان رايتس ووتش: السلطات المصرية تغض البصر عن انتهاكات الشرطة في بورسعيد، 2 مارس <http://www.hrw.org/ar/print/news/2013/03/022013>

طموحاته في مشاركة الرئيس العرش (مطلب الظرف المستقر)، وضمان استقرار الدولة (مع تنامي مخاطر الانقسام المجتمعي المهدد للسلم الأهلي). واستمر دفع الجيش - في مناسبات متتالية - للتوافق بين الأطراف السياسية، مع عرضه أن يلعب دورا في إيجاد هذا التوافق، ووجه ذلك من قبل الإخوان بعناد يرفض الاستجابة لطلبات الجيش ويرفض معها تقديم تنازلات للخصوم السياسيين يدفع بها الجيش خارج الحلبة السياسية، مستندين في ذلك لقناعة مستقرة بحيازتهم - مع حلفائهم من الإسلاميين - الشارع الذي لا يستطيع غيرهم تحريكه.

وبحلول النصف الثاني من أبريل/نيسان، بدا الأفق السياسي مسدودا. فالإخوان يستخدمون ذات أدوات الدولة التي استخدمها الرئيس مبارك⁹⁶، والمعارضة ترفض الجلوس معهم، والعنف السياسي ينتقل من المركز للأطراف بسرعة كبيرة. كما تنامت المخاوف بسبب محدودية حرفة الرئيس وفريقه في الإدارة بشكل يهدد المصالح الاستراتيجية كما بدا ذلك في اجتماع الرئيس بقوى المعارضة لمناقشة أزمة المياه، وفي المؤتمر الجماهيري لدعم سوريا الذي اقتصر الحضور فيه على رموز إخوانية وسلفية مع توجيه خطاب عدائي للمعارضة، وفي اختيارات المحافظين وما أثارته من مشكلات، وبسبب تصاعد العناد الذي أغلق الأفق السياسية (مع إصرار الرئيس على عدم مطالبة النائب العام بالاستقالة، وعدم إقالة الحكومة). واتسعت مقاومة أجهزة الدولة لحكم الإخوان وأثرت على الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، كما ازداد التباعد بين الإخوان والمؤسسات "السيادية" مع شعور الأخيرة بـ"انفتاح" الإخوان على حركات إقليمية أخرى، وتساهل الرئيس في نقل المعلومات "التي اعتيد بقاؤها في دوائر مغلقة إلى أعضاء في التنظيم"⁹⁷.

ساعد التباعد بين الجيش والإخوان الشرطة على الحفاظ على موقفها المستقل عن الإخوان، وجاءت الدعوات للتظاهر في 30 يونيو/حزيران لتفتح أفقا جديدا للتغيير، يمكن من خلاله التخلص من الشريك الإخواني. فأعلن الجيش عن "مهلته" للقوى السياسية لتصل لاتفاق بينها، وأعلن نادي ضباط الشرطة عدم تأمين أي مقار حزبية وعدم التصدي لمظاهرات سلمية، كما "ترددت هتافات خلال الاجتماع بسقوط حكم المرشد"⁹⁸ فخرجت مظاهرات 30 يونيو/حزيران وقد استبدل الإخوان والشرطة المواقع التي كانوا فيها يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011، فخرجت الشرطة إلى جانب الجماهير الثورية مطالبة بإسقاط حكم الإخوان.

5. ما بعد 30 يونيو/حزيران: التاريخ يسير في اتجاه واحد

كما لم تتشكل تحالفات ما بعد 25 يناير/كانون الثاني بين عشية وضحاها، فإن تحالفات 30 يونيو/حزيران احتاجت بعض الوقت ليكتمل تشكيلها. إذ ضم التحالف في أول الأمر قوى شديدة التباين، تتراوح ما بين الشرطة والقوى المدنية والجيش. فالشرطة ترغب في استعادة "الهيبة" والانتقام، وإعادة إنتاج صورتها. والقوى المدنية تسعى لإزاحة الإخوان عن الحكم استنادا إلى المظاهرات الشعبية الواسعة الرفضة لوجودهم، مع الحفاظ على مسار ديمقراطي. وأما الجيش فيهدف أولا إلى الحفاظ على الدولة، ثم تأمين مصالحه المؤسسية الاقتصادية والسياسية، ثم في تأمين مسارات العمل لأفراده. ومع تجاهل الرئيس لمطالب المظاهرات بالدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، تدخل الجيش في 3 يوليو/تموز وأطاح بالرئيس

⁹⁶ يشير محمود بلال إلى أن الكثير من الممارسات المتجاوزة للقانون التي تقع فيها النيابة الآن جذورها بذرت وقت حكم الإخوان، ومن ذلك القبول بالتحقيق مع محتجزين في أماكن احتجاز غير قانونية، واتهام متظاهرين بقتل رفائهم، مقابلة مع محمود بلال

⁹⁷ مقابلة مع علي الرجال

⁹⁸ عقيد دكتور محمد محفوظ، قطاع الأمن المصري في عام، ص 18

مرسي واعتقل العديد من قيادات الإخوان. ومنذ تلك اللحظة بدأ تأثير القوى المدنية في التحالف يضعف تدريجياً .

وخلال الشهر اللاحق لعزل الرئيس مرسي، انتهج الإخوان خطاباً تحريضياً طائفاً خلال اعتصامهم بميداني رابعة والنهضة بالقاهرة، وتوازي ذلك مع تكرار إشاعة وجود انفصالات في الجيش، وذلك بغية استدعاء ثقافة المظلومية والمواجهة التي تؤجل النقد الداخلي فتحافظ على التماسك التنظيمي للجماعة (إضافة فوت نوت تشير إلى دراسة إبراهيم نفسه عن الإخوان المنشورة في مؤسسة فريده إذا ما سبق الإشارة إليها). وقد أدى ذلك لتآكل المساحات المشتركة وصعود الخطاب المتطرف في الجهتين، ومن ثم تغير موازين القوى في تحالف 30 يونيو/حزيران لصالح القوى الأمنية، كما تجلى في دعوة وزير الدفاع الشعب لـ"تفويضه لمواجهة الإرهاب المحتمل"، ثم فض اعتصامي رابعة والنهضة في عنف غير مسبوق في التاريخ المصري الحديث.

شهدت الأشهر الأخيرة من 2013 والربع الأول من 2014 بناء تحالف جديد/قديم للسلطة، انحيازاته لمنطق السوق لم تتغير، وطرفاه الرئيسان المؤسسة العسكرية والمؤسسة الشرطة. وأما المحل الذي شغله الإخوان في التحالف فلم يزل فارغاً بشكل جزئي، ويملاءه العسكريون بشكل جزئي، خاصة مع تصاعد شعبية المشير عبد الفتاح السيسي، وفي ظرف فاشي يتسم بحب الدولة والتخوف من معارضتها، وتخوين المعارضين، وصعود المحافظة؟؟ على الأصدقاء الاقتصادية والاجتماعية والدينية جميعاً ومن ثم الإدانة المجتمعية الواسعة للاحتجاجات العمالية.

وفي ظل هذا التحالف الجديد اتخذت تدابير دستورية وقانونية لأمننة المجتمع واستعادة السيادة العسكرية، فأعلنت حالة الطوارئ لثلاثة أشهر، ثم صدر قانون تنظيم/تجريم التظاهر وسط اعتراضات واسعة من المعارضة. وحافظت "طائفة" الجيش على استقلالها ومميزاتها الدستورية، وأضافت إليها النص الذي يؤمن لها "حكم ذاتي" بأن صار اختيار وزير الدفاع يتم بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وحُصِن الوزير ضد الإقالة لدورتين رئاسيتين. وأما طائفة الشرطة فأمنت نفسها ضد التمرد بنص دستوري يمنع التنظيم النقابي للشرطيين، وحافظت على "استقلال" الطائفة بتقليص كل أشكال الرقابة عليها من خارجها. وخلال الفترة ذاتها اتسعت الممارسات القمعية بشكل غير مسبوق، فقتل 3248 متظاهراً حتى نهاية يناير 2014 (بحسب إحصاء موقع ويكي ثورة)، واعتقل عشرات الآلاف وصدرت أحكام مشددة على المتظاهرين ومخالفين قانون التظاهر.

غير أن هذه المؤشرات جميعاً لا تقول بأن مصر عادت إلى "ما قبل الثورة". فالتاريخ يسير في اتجاه واحد، والشرطة التي انطلق قمعها من معاداة واستباحة للجماهير، وقامت في بنيتها التنظيمية على قهر إداري أخضع صغار ضباطها لكبارهم بشكل كامل، تغيرت من جهتين رئيسيتين. أولاهما ظهور "الجماهير" كفاعل سياسي قادر على المواجهة في بعض الأحيان، ومن ثم تعدد "استباحته" ممكناً كما كان في السابق، وجهاز الشرطة – وبالأخص صغار ضباطه ممن تحملوا "إهانة" 2011 – لا يرغبون في تكرار التجربة، وقدرتهم على ممارسة القمع مرتبطة – بالتالي – بوجود تأييد شعبي لهم، وهو ما يوفره لحظياً الطرف الفاشي (وهو غير قابل للاستمرار كما سيأتي). وثانيتهما أن قدرة الشرطة على استعادة القمع المجتمعي تقلصت بشكل كبير. إذ تأسست في السابق على خوض الجهاز منفرداً "الحرب على الإرهاب" في التسعينات، بينما شاركت الجماهير هذه المرة في "إخراج الإخوان من الحكم"، على نحو يؤسس لشراكة لا سيادة.

ومع اعتماد صغار الضباط على "المنافع" التي يحصلونها من المواطنين كجزء رئيس من الدخل وعدم قدرتهم على تحصيلها بالقدر ذاته في اللحظة الراهنة، يبدو استمرار تماسك الطائفة الشرطة محل شك. إذ

سيجد صغار الضباط أنفسهم قريباً من المطرقة والسندان : تضغطهم الظروف الاقتصادية ولا يستطيعون تحصيل المنافع من المواطنين على النحو الذي اعتادوه، والتصدع الداخلي مرشح للزيادة أيضاً بتغير توازنات القوى داخل الوزارة الذي أنتجه قانون ترقية أمناء الشرطة لرتبة ضابط شرفي. هذا التصدع الداخلي مؤجل لسببين رئيسيين، أولهما الدعم المالي الخليجي الذي يوفر سيولة تمكن من تأجيل السؤال الاقتصادي لبعض الوقت، و"الحرب على الإرهاب" التي تبرر تأجيل كل الأسئلة المهنية والاقتصادية بالوزارة بسبب التهديد الدائم لحياة الأفراد.

غير أن التأجيل لن يستمر طويلاً وقد تفرض الظروف السياسية والاقتصادية نفسها لتفتح نافذة لإصلاح جهاز الشرطة في وقت قريب. فاستقرار النظام السياسي الجديد (بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية) وما سيستتبعه ذلك بالضرورة من حديث عن المصالحة قد يؤدي إلى تراجع خطاب الحرب على الإرهاب . كذلك فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب عدم قدرة النظام – بتحالفات السلطة الحالية – على إجراء تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى تفكك البنية الاقتصادية المؤسسة للنظام الفاشي.

وإذا كانت فرصة "التغيير الثوري" قد فاتت ولم تعد مرشحة للعودة في المستقبل القريب، فإن نوافذ عدة لإصلاحات جزئية ستفتح خلال الأشهر القليلة القادمة. منها ما يتعلق بحق التنظيم النقابي لضباط الشرطة وهي مسألة مرشحة للطرح بعد استكمال المنظومة الانتخابية (رئاسة وبرلمان)، في ظل اتساع موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي تقودها النقابات المستقلة، والتي قد يضطر الحكام – بقوة الأمر الواقع – لإزاحة العقبات الدستورية من طريقها. كما قد تدفع الاضطرابات المتوقعة في داخل الوزارة (والتي سبقت الإشارة إليها) لإعادة طرح قضية التنظيم النقابي. وقد يساهم اتساع الانتهاكات الحقوقية وتراجع الظرف الفاشي في تعميق الضغوط من أجل تطوير آليات لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الشرطية. أخيراً يمكن أن تفتح مفاوضات "المصالحة الوطنية" المتوقعة بعد الاستحقاقات الانتخابية الباب لبعض إجراءات العدالة الانتقالية وإصلاح المرفقين الشرطي والقضائي.

انفتاح نوافذ الإصلاحات الجزئية على هذا النحو سيعيد الكرة إلى ملعب الفاعلين السياسيين والنشطاء الحقوقيين ويختبر – مرة أخرى – قدرتهم على استثمارها، الأمر الذي يوجب على هذه الجهات المبادرة بمراجعة مقترحات الإصلاح التي قدموها في ظل ظرف ثوري، وتطويرها وإعادة النظر فيها في ظل الواقع الجديد.